جامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات
في
منهجية البحث العلمي والذكاء االاصطناعي
(محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر
تخصص ادارة عامة)

د.شيباني عبدالله
أستاذ محاضر (أ)

السنة الجامعية 2025-2026

مقدمة:

إن المجتمعات التي ظهر فيها العلم الحديث هي المجتمعات التي اعتمدت على العلم كمنهج فكري وأسلوب للبحث والتحقق من في ظواهر الكون للسعي وراء الحقيقة. ولا يمكن إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية الميدانية منها والنظرية دون معرفة مناهج البحث العلمي والاطلاع على طبيعته وأنواعه، والاستفادة منه في جمع وتصنيف وتدوين المعلومات والحقائق التي يهتم بها الباحث أثناء دراسته وبحثه في موضوع معين.

ولا يجادل أحد في أهمية البحث العلمي في الميدان القانوني شأنه في ذلك شأن العلوم النظرية والتطبيقية جميعا، فالبحث هو الوسيلة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، وعلم القانون لم يتقدم إلا بفضل البحث الذي قام به رجال القانون في مختلف الشرائع وعبر مختلف الحقب.

وتعتبر دراسة منهجية القانون من أهم الدراسات التي تلقن للطلبة الباحثين في مجال العلوم القانونية على اعتبار أن المنهجية هي العمود الفقري للبحث العلمي. وترتبط المنهجية عموما بعلم القانون بمختلف فروعه وأشكاله، فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون، ذلك أن المشكل الحقيقي الذي عانى ويعاني منه الطالب في الدراسة القانونية يتمثل أساسا بالدرجة الأولى في عدم إلمامه بأدوات التحليل والتعليق والمناقشة والبحث بطريقة علمية سليمة.

وبناء على ذلك، فالأمر الهام في الدراسة القانونية ليس هو استعراض كل المعلومات، ولكن كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم.

إن الطلبة الباحثين في العلوم القانونية في حاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي دعما لبحوثهم العلمية وتعميقا للعقلية العلمية وإبقاء للفكر الخلاق في ميدان هذا الفرع من فروع العلوم الاجتماعية حتى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات الأساسية في البحث العلمي، وبشروط التوثيق الجيد وبمقومات التركيب وكيفية وضع التصميم، وما إلى ذلك من الأساليب والإجراءات والتوجيهات العلمية والفنية التي يتعين أن يلتزم بها الباحث القانوني حتى يتوصل إلى نتائج وحقائق علمية صائبة بطرق موضوعية منظمة، دقيقة ومضبوطة.

تأسيسا على ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: مفهوم البحث العلمي ومنهجية إعداده
الفصل الثاني: مناهج وتقنيات البحث العلمي

الفصل الأول : مفهوم البحث العلمي ومنهجية إعداده

يمثل البحث العلمي مرتكزا محوريا للوصول إلى الحقائق العلمية ووصفها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية، ويتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ومنظمة ودقيقة واستخدام أدوات ووسائل بحثية .

فالبحث العلمي بهذا المعنى هو أداة لتحليل المعلومات والمعارف بغرض الحصول على حقائق معينة، ويفيد البحث العلمي الباحث في الحصول عل حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلمية والفنية، كما أنه وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التحليل والإستنتاجوالإبتكار لدى الباحث، وهي ملكية عقلية تحتاج إلى القراءة والتأمل والتفكير المستمر وذلك بهدف تكوين نظريات وأساليب تفكير وتحليل، ثم بعد ذلك تطبق في العلوم البحثية. ويحتاج طالب الحقوق إلى أساس من المعلومات القانونية ويدرس موضوعات متنوعة في نطاق تخصصه العلمي، فعملية جمع هذه المعلومات وتنظيمها وإدراجها وربط الموضوعات المختلفة ربطا منهجيا (كربط النتيجة بالسبب) وتشخيص الظواهر المتباينة وإجراء المقارنة بين نظم قانونية مختلفة هي إحدى أهم المهارات التي يجب اكتسابها وتوسيعها خلال السنوات الأولى من دراسة القانون، وأثناء تطبيقها فيما بعد كآليات وطرق وأساليب لجمع المعلومات القانونية واستثمارها في الزمان والمكان المناسبين، وهي مما يسمى بالمنهجية القانونية أو منهجية البحث العلمي .

يضم هذا الفصلالمباحث الآتية :

المبحث الأول :مفهوم البحث العلمي
المبحث الثاني :منهجية إعداد البحث العلمي

المبحث الأول : مفهوم البحث العلمي

قبل التطرق إلى مفهوم البحث العلمي يجب الإشارة أولا إلى تعريف المنهجية باعتبارها أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينةتهدف إلى تحديد إطار المعرفة القانونية لدى الطالب أو الباحث وتنظيمها ليصل بعد تحليلها إلى استثمارها وإخراجها في سياق منطقي سليم ومقنع .

فالمنهجية **بمفهومها الفلسفي** هي التفكير السائد المتبع في الأبحاث العلمية. و**بمفهومها العلمي** هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة .

كما تعني أيضا وباختصار الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما لأجل التوصل إلى نتائج معينة، كما تعني أيضا:"تعلم الإنسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد وأقصر طريقة ممكنة، ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا وهو أداة المنهجية في ذلك" .

أما من الناحية اللغوية فكلمة منهج(Méthode)تعني كل طريقة أو أسلوب أو نظام، بينها المنهجية (Méthodologie)فتعني علم المناهج وهو العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحث لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة.

أما المفهوم المتعارف عليه حاليا، **فالمنهجية** هي طريقة للإجابة على إشكالية أو سؤال قانوني ما، أو لتحليل فكرة ما.فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومعنون (مبوب) وتجنب العرض العشوائي وغير المنظم للمعلومات أو سردها بأسلوب غير مترابط، فالمنهجية إذن هي مجرد وسيلة وليست غاية بحد ذاتها .

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وأهميته

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

إن البحث العلمي في معناه العام هو محاولة العثور على شيئ معين، فالمحاولة هنا هادفة وعندما تقترن كلمة (البحث) بصفة (العلمي) فإن ذلك يحتمل معنيين : **المعنى الأول** : هو أن البحث يتم في مجال العلم وليس في مجال الأدب أو الفن مثلا، **أما المعنى الثاني** : فهو التعامل مع المعرفة بطريقة منظمة بهدف إكتشاف حقائق جديدة، أو التثبت من حقائق قديمةمع رصد وتحليل العلاقات التي تربط بين المتغيرات والعناصر المختلفة أيا كان الموضوع الذي يتناوله البحث العلمي في العلوم أو الفنون أو الآداب أو الحياة الإجتماعية أو الثقافة أو السياسة أو الإقتصاد ...إلخ . إن **المعنى الثاني** للبحث العلمي هو الذي يقع ضمن اهتمام مناهج البحث .

والبحث العلمي هو محاولة للتوصل إلى أسباب ظاهرة معينة، ومحاولة كشفها وكيفية حدوثها، ومعرفة العلاقة بين متغيراتها بطرق وأساليب وخطوات محددة للوصول إلى الهدف .

هناك تعريفات عديدة لتوضيح معنى البحث العلمي منها :

1- يعرف **ويتني** البحث العلمي بأنه : "استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها" .

2- أما**بولنسكي** فيعرفه بأنه : "استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق منها عن طريق الاختبار العلمي" .

3- ويعرفه **أحمد بدر** بأنه : "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة."

4- ويعرفه **قاموس أكسفورد** بأنه : "التحقق المنهجي للأفكار والمعلومات ودراستها من أجل الوصول إلى استنتاجات جديدة".

مما تقدم من تعريفات البحث العلمي نستطيع أن نستنتج ما يلي :

- إن جميع تلك التعريفات تدور حول مضمون واحد يتمثل في دراسة مشكلة ما بقصد التوصل إلى حل لها وفقا لقواعد علمية دقيقة .

- إن البحث العلمي وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.**الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي**

بما أن موضوع البحث العلمي يقوم أساسا على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، فإن أهمية البحث العلمي تبرز فيما يأتي:

1- الحاجة إلى تغطية النقص الواضح في معلومات البحث الذي يرغب الباحث بدراسته، ويمكن التعرف على هذا النقص عن طريق الاطلاع على البحوث والدراسات المختلفة في مجال التخصص .

2- الحاجة إلى شرح ظاهرة ما لا يوجد تفسير علمي دقيق لها، لذلك تبرز أهمية البحث في دراستها بمنهج بحثي للتحقق من التخمينات والاجتهادات المبينة على الآراء الشخصيةالبحتةالتي ينقصها الجانب الموضوعي في كثير من الأحيان.

3- الحاجة إلى اختبار نظرية من النظريات في بيئة لم يسبق اختبارها فيها .

4- الحاجة إلى تقييم الوضع الراهن، ويتكرر هذا النوع من البحوث في دراسة جمهور تتغير سلوكياته بدرجة سريعة فتكون أهمية البحث في رصد تلك التغيرات بصورة تعين على وضع حلول جديدة طبقا للتغيرات التي حدثت .

المطلب الثاني: خصائص وأنواع البحث العلمي

الفرع الأول:خصائص البحث العلمي

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص التي لا بد من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه : من جملة هذه الخصائص ما يلي:

1- **أن تكون إجراءاته منظمة ومصممة بدقة**:من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون ومستجدات البيئة الحالية والمستقبلية .

2-**المنطقية**: تتطلب عملية البحث العلمي من الباحث أن يمتلك مهارات التفكير الاستدلالي والذي يتضمن نوعين من التفكير الاستقرائي والتفكير الاستنباطي.

3- **عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية**:فهو بحث حركي وتجديدي لأن البحث العلمي هو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، فحتى وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثرنقاء ووضوحا.

4- **الهدفية** : إذ تعد الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في بحثه بمثابة المنارة التي توجهه في جميع مراحل بحثه، لذا يجب أن تصاغ هذه الأهداف بدقة ووضوح .

5-**الاثبات أو التحقق** : إذ لا يتوقف البحث العلمي عند نتيجة مقطوع بصحتها، إذ يعمل باحثون آخرون على التحقق من هذه النتيجة، فيكررون البحث تحت ظروف مماثلة للظروف التي أجري فيها سابقا وباستخدام إجراءات أكثر دقة ليحصلوا على نتائج مؤيدة للسابقة وربما أكثر دقة وصدقا.

6- **عملية تمتاز بالعمومية والتنبؤ**:فالبحث العلمي لا يخص الباحث فقط، والإشكاليات التي يعالجها قد لا تقتصر على مجال محدد وآني فقط، بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها، كاستخدام الإحصاء.

7- **إن البحث العلمي تقرير واف** يقدمه باحث عن عمل أتمه وأنجزه، بحيث يشمل هذا التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرةحتى صارت نتائج معروفة مدعمة بالحجج والأسانيد.

إضافة إلى هذه **الخصائص**، نجد **أن البحث العلمي يمتاز بسمات أخرى منها :**

- **الأصالة** : هي أولا مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، ويجب أن تتوفر الأصالة في الموضوع والعبارات، ثم أصالة المراجع والمصادر .

- **الموضوعية** : إذ ليس هناك مجال للباحث للتحيز لموقف دون غيره من المواقف، بل يستعرضها في بحثه جميعها مبينا وجهة نظره الشخصية بوضوح، ويشير إلى ذلك بصراحة ويترك الأمر في النهاية للقارئ ليميز بينها، ويصدر حكمه عليها، أو ليتبنى موقفا أو رأيا دون غيره .

- **المنهجية** : نسبة إلى المنهج، وهو طريقة تنظيم للمعلومات بحيث يكون عرضها عرضا منطقيا سليما متدرجا بالقارئ من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول، ومن المسلمات إلى الخلافات، ويمكن تعريف المنهجبأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة إذا كنا لها بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين".

- **الجودة والدقة والتقسيم السليم لأجزاء البحث:**(سلامة شكل البحث)، تناسب الهوامش، وتنوع المصادر والمراجع .

الفرع الثاني: أنواع البحوث العلمية

تتنوع البحوث العلمية بحسب موضوعاتها (المجالات، التخصصات التي تنجز فيها) وبحسب الأهداف التي تصبو إليها، وكيفية معالجتها للحقائق والظواهر .

أولا: التصنيف على أساس الطبيعة ودوافع البحث (الغرض)

يصنف البحث العلمي على أساس الطبيعة إلى بحوث نظرية وبحوث تطبيقية:

1- البحوث النظرية : البحث النظري هو البحث الذي يقصد به الوصول إلى الحقيقة العامة ومعرفتهادون أن يكون هناك هدف من وراء ذلك إلى التطبيق العملي لها.والبحث النظري هو البحث العلمي بمفهومه العالمي المتفق عليه، وهو إضافة كل ما هو جديد للتراث الإنساني.

والبحث النظري يتناول الموضوعات في العلوم الإنسانية: كالعلوم الدينية، اللغوية، الأدبية، الإجتماعية والفلسفية ... إلخ . مما يحقق البحث فيه فوائد نظرية واضحة .

2- البحوث التطبيقية : البحث التطبيقي هو البحث الذي يقصد به الوصول إلى الحقيقة والمعرفة لها مع الوصول إلى التطبيق العملي لها في المجتمع الذي أجري فيه هذا البحث.

ولهذا فإن هذا النوع من البحوث يركز على المشكلات في المجتمع التي يحقق لها تقدما علميا وعمليا واقتصاديا وعسكريا لهذا المجتمع، كما يركز على الإبتكار في هذا المجال.

ومع ذلك فإن البحث -وإن تنوع إلى هذين النوعين-(**النظري والتطبيقي**)إلا أنه لا يمكن الفصل بينهما، بل إن كل واحد منهما لا بد أن يصحبه الآخر في إحدى مراحله.

ثانيا: التصنيف على أساس النشاط

يصنف البحث العلمي على أساس النشاط إلى مجموعة من التقسيمات نوضحها في ما يلي :

1- البحث التنقيبي الاستكشافي : هو بحث مركب يقوم فيه النشاط العقلي على اكتشاف حقائق جزئية بموجب إجراء عمليات اختبار وتجارب لتركيب الحقائق وربطها مع بعضها ثم اكتشاف حقائق جديدة، كالبحث الذي يقوم به الطبيب لاختبار دواء جديد، والبحث الذي يقوم به الباحث التاريخي لفهم السيرة الذاتية لشخصية تاريخية معينة، والبحث الذي يقوم به الطالب لاكتشاف مجموعة من المراجع والمصادر المتعلقة ببحثه .

2- البحث التفسيري النقدي : هو بحث يعتمد على التقرير والتدليل المنطقي والعقلي، فهو يفسر لنا سلوك العلاقات بين المتغيرات ويسعى لاستخلاص التعميمات حول الظاهرة المدروسة ويمكننا من استنتاج العلاقات السببية من متغيرات الظاهرة ، كما هو الحال بالنسبة لوضع المحكوم عليهم في ظروف مختلفة لتحديد الأسلوب الأمثل للردع ومنع العودة لارتكاب الجريمة.

3- البحث الكامل : هذا البحث يجمع بين البحثين السابقين بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته، ويدرسها دراسة تفسيرية نقدية، وفي الأخير يضع الحل الذي يراه مناسبا والذي يكون قابلا لإثبات صحته.

4- البحث الاستطلاعي: هو بحث الهدف منه استطلاع المشكلة أو الظاهرة القانونية غير واضحة المعالم ومحاولة التوصل إلى أسبابها، ويمكن إجراء بحث آخر يهدف إلى استنتاج الحل المناسب لها، وغالبا ما تكون البحوث الاستطلاعية من أجل مشكلات بحث جديدة لم يسبق معالجتها، أو أن المعلومات

والمعارف المتحصل عليها قليلة، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة.

5- البحث الوصفي : هو البحث الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا ونوعيا، كما يهدف إلى: توصيف المشكلة وتحديد عواملها المختلفة، بيان إلى أي مدى ترتبط الظاهرة ببعضها. **وتنقسم البحوث الوصفية** إلى : بحوث مسحية، بحوث دراسة حالة، بحوث وصفية مقارنة، بحوث ارتباطية كالبحوث التي تعالج مدى ارتباط حجم ظاهرة المشاركة السياسية وتطور العملية الديمقراطية مثلا، بحوث وصفية تطورية تصف الظاهرة ومدى تطورها عبر الزمن والاتجاهات التي تنحاها والأسباب التي تقف وراء هذا التغير (التطور).

6- البحث التجريبي : هو البحث الذي يستعمل المنهج التجريبي القائم على التجربة والملاحظة لإثبات صحة الفرضية، وذلك باستخدام قوانين علمية لتفسير وحل المشكلات والظواهر علميا، ويستعمل هذا النوع في مجال العلوم الطبيعية والتقنية.

ثالثا: التصنيف على أساس الاستعمال

يصنف البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى عدة مستويات:

1- المقالة (البحث القصير) : يقوم بها الطالب خلال مرحلة الليسانس بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات .

2- مذكرة التخرج (مشروع البحث) : وهذا البحث يطلب عادة كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة إلا أنه أكثر تعمقا من البحث القصير، ويتطلب من الطالب مستوى فكري أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد.

والغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، وليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة والابتعاد عن السطحية في التفكير والتحليل .

3- الرسالة أو المذكرة : وهي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتطلبات لنيل شهادة الماجستير، والهدف الأول منه أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه .

وهو فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد، وتعالج الرسالة إشكالية يختارها الباحث ويحددها ويضع افتراضاتها، ويسعى للتوصل لنتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا .

4- الأطروحة: هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة تهدف للحصول على درجة الدكتوراه، فهذا البحث أصيل، وتختلف الأطروحة عن الرسالة في أن الجديد الذي تضيفه للعلم والمعرفة يجب أن يكون أوضح وأقوى وأعمق وأدق، وأن يكون على مستوى أعلى، وقد يمتد الزمن بالباحث لسنوات عديدة، وتعتمد على مراجع أوسع وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة على أن مقدمها يستطيع الاستقلال بالبحث بعدها دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه أو يوجهه .

المبحث الثاني: منهجية إعداد بحث علمي (مختلف العمليات المتتابعة منطقيا والمؤطرة منهجيا)

يعد تصميم البحث العلمي الجوهر والبداية التي لا يمكن بدونها المضي بالدراسة العلمية، ذلك أن تصميم البحث- المراحل والمنهجية- هو الذي يوفر الدليل المتدرج أو المتسلسل لكافة الخطوات الواجب اتباعها خطوة خطوة وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي من البحث العلمي المتمثل في تحديد الأسباب التي أدت أو دفعت الباحث الى القيام بإجراءالبحث العلمي، بالإضافة الى اقتراح كافة السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث.

من هنا سنتطرق إلى: مراحل إعداد البحث العلمي(أولا) وإنجازالبحث العلمي (ثانيا).

المطلب الأول: مراحل إعداد البحث العلمي

هناك عدة مراحل يتم اتباعها في إطار إعداد البحث العلمي تتمثل أساسا في:

الفرع الأول:مرحلة إختيار الموضوع وصياغة مشكلة البحث

تشمل هذه المرحلة مرحلتين:مرحلة اختيار الموضوع ومرحلة صياغة مشكلة البحث:

أولا: مرحلة اختيار الموضوع

من الطبيعي جدا أن تكون نقطة البداية في كتابة الأبحاث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة هي اختيار الموضوع محل البحث، وإن التوفيق في تحديد مشكلة البحث يتوقف على حسن إختيار الباحث لموضوع البحث.

إن أول خطوة تواجه الباحث هي تحديد موضوعالبحث وهي خطوة سابقة لتحديد إشكالية البحث والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختارهالباحث لانتقاء اشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه، ذلك أن العلوم الإجتماعية مجال واسع جدا واختصاصاتها متشعبة.

وعليه فإن اختيار الموضوع هو المحدد الرئيسيلمدى إمكانية السير في البحث وانجازه،ويجب في الموضوع المختار أن يطرح اشكالات حقيقية.ولهذا فإن هذه المرحلة هي نفسها مرحلة تحديد الإشكالية وعليه سنتناول أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الموضوع ثم صياغة الإشكالية.

1- طرق اختيار الموضوع:

هناك طريقتان لاختيار الموضوع وهي:**الاختيار الذاتي للموضوع** أو **تولي الأستاذ المشرف**اختيار الموضوع.

أ-اختيار الموضوع من قبل الباحث (الاختيار الذاتي للموضوع):

يتولى الباحث من تلقاء نفسه اختيار موضوع البحث الذي يتماشى مع قدراته الفكرية والعلمية،حيث يقترح الباحث لنفسه مجموعة من الموضوعات في تخصصه ومن خلال المطالعة المكثفة لمحتويات هذه المواضيع يتوصل في النهاية الى

اختيار موضوع واحد من هذه المواضيع،وبعد ذلك يعرضه على الأستاذ المشرف لتقديمهلكي يتم تسجيله نهائيا في إدارة الجامعة.

ب-اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف:

قد يعجز الطالب في الكثير من الحالات في اختيار الموضوع لنفسه لذلك يستعين بالأستاذ المشرف ليقترح عليه بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث، وإن كانت هذه الطريقة لا تمس سلامة الاختيارإلا أنها طريقة غير مرغوب فيها، لأن الأستاذ المشرف قد يقترح موضوعا يتميز بقلة
المراجعوهذا ما يسبب له متاعب كثيرة وكبيرة، وخاصة في الحالات التي يكون فيها الموضوع جديدا لم تسبق له دراسات كافيةالتي يمكن للباحث من خلالها تحديد نطاق عمله،وأكثر من ذلك قد يكون هذا الموضوع لا يتماشى مع الرغبة النفسية للباحث وهذا ما يصعب مهمة اعداد البحث العلمي.

2-العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي:

ليس كل شخص مؤهلا بأن يكون باحثا علمياوليس كل بحث بالضرورة بحث علميا، فعملية البحث العلمي تتطلب بأن يتوفر الباحث على شروط ومواصفات، كما يجب أن تتوفر ظروف موضوعيةحتى يتمكن من تحضير وإنجاز بحث علمي بالمعنى الصحيح.

أ-العوامل الذاتية المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي:

تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي وتتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ذاتية متصلة بنفسية الباحث ومدى استعداداته وقدرته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي، وكذا ظروفهالاجتماعية والاقتصادية، ويمكن إجمال مختلف هذه العوامل فيما يلي:

-عامل الرغبة الذاتية أو النفسية:

يفترض أن يكون موضوع البحث من اختيار الباحث بإرادة حرة ونزيهة دون ضغط أو توجيه، لأن الرغبة الذاتية النفسية لدى الباحث تعتبر عاملا أساسيا وجوهريا للتكيف مع الموضوع مستقبلا وبالتالي التعامل معه بحب وشغف ورغبة، ويكون الباحث أكثر كفاءة لمعالجة الموضوع، وبالتالي تزيد وترجح احتمالات نجاحه في معالجة الإشكاليات التي يطرحها بحثه.

ورغم أن البعض يذهب الى ترك اختيار الموضوع - ولاسيما عندعجز الباحث عن اختياره- للأستاذ المشرف أو أحد الأساتذة الآخرين الأكثر تخصصا في موضوع البحث على اعتبار أن المشرف أكثر خبرة ودراية بالموضوع، إلا أن رأيا آخر يرى بأنه من الأفضل ترك اختيار موضوع البحث للباحث نفسه للاعتبارات السابقة.

- عامل مدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية:

يجب أن يكون لدى الباحث استعدادات وقدرات ذاتية لتمكينه من اعداد بحث علمي في مجال اختصاصه حتى يكون قادرا على الفهم والتعمق والتحليل والربط والمقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع ومن بين هذه القدرات تحكم الباحث في اللغة سواء كانت لغة وطنية أو لغات أجنبيةباعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة بلغات أجنبية فالاطلاع عليها وفهم محتواها في البحث لا يكون إلا بالتحكم فيها.

- عامل القدرات العقلية للباحث والتحلي بأخلاقيات وفضائل الباحث العلمي:

يجب أن يكون الباحث على قدر من الاستطاعة على التعمق في الفهم والتحليل والمناقشة والاستيعاب والربط والمقارنة في تناول ومعالجة الموضوع محل البحث العلمي، بحيث يكتسب الباحث الإمكانيات العقلية من خلال قراءة مجموعة من المواضيع المرتبطة ببحثه، وبالتالي يكتسبالقدرة على التفكير والنظر في مختلف المراجع والمصادر والوثائق المتعلقة بالموضوع.

أما التحلي بالأخلاق فتوفرها في الباحث مسألة ضرورية، منها الصبر والتحمل وعدم الانفعال السلبي وقوة الملاحظة والموضوعية والقدرة على التضحية وغيرها من الصفات الحسنة التي تحقق عناصر الملاءمة بين قدرات الباحث وطبيعة الموضوع المختار للبحث، كما يجب على الباحث أن يتسم بالثبات في المواقف والتجرد من العاطفة حتى لا يكون أسير عواطفه الشخصية في التحكم في بحثه وتوجيهه، لكون البحث يقتضي النقد والمحاكمة وإعلان النتائج، وهذه أمورتفرضها الأمانة العلمية وهي أمور قد تتعارض أحيانا مع عقيدة الباحث أو مع عواطفه.

-عامل اختيار معيار التخصص:

لكي يكون البحث العلميناجحا على الباحث اختيار بحث يدخل في تخصصه لأن المعلومات والمبادئ الأساسية التي اكتسبها خلال فترة دراسته وتكوين تخصصه تمنح استعدادا ذاتيا تساعده في إعداد بحثه في أحسن صورة للوصول لأفضل النتائج.

-عامل توفر الباحث على امكانيات اقتصاديه ومادية:

لقد أصبح البحث العلمي عملية جد مكلفة، فالبحث قد يتطلب مصاريف وتكاليف مرتفعة بالنسبة للأبحاث العلمية ذات المستوى العالي كالرسائل والأطروحات،إذ يتطلب انجاز واعداد بعض الأبحاث التنقل داخل البلد وخارجه بحثا عن المراجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث، كما أن عمليةاقتناء المراجع والمصادر والوثائق أو نسخها تتطلب تكاليف مالية مهمة، وعليه فإن معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع ومراعاةهذا المعيار يدخل في حسابات الباحث.

وفي الأخير يمكن القول أن البحث العلمي في نظر مختلف الكتاب والباحثين يتطلب عشرة شروط أساسية وهي:

-ألا يعتقد الباحث أنه يعلم ما لا يعلمه الآخرون، وبالتالي يكتفي بإيراد أرائه الشخصية دون أن يدعمها بآراء لها قيمتها من مصادر مختلفة (خاصة الطلبة الباحثين).

-يجب على الباحث أن لا يعتبر أي رأي حقيقة مسلم بها لا تقبل النقاش حتى وإن كان صاحبها عالما أو كاتبا مشهورا وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتعدد فيها الآراء حول القضية الواحدة،فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع.

-يجب على الباحث أن لا يعتبر رأيامن الآراء حقيقة نهائية حتى وإن كان صادرا عن الأكثرية أو عن لجنة أو جماعة.

-ألا يعتبر الباحث القياس حقيقة لا تقبل المناقشة.

-كما يجب أن لا يعتبر السكوت عن بعض النتائج أو المعلومات أمرا نهائيا أو حقيقة، فقد يكون السكوت موقفا متحيزا مقصودا.

-أن يلتزم الباحث بالموضوعية فلا يحذف أي دليل أو حجة أو نظرية لمجرد أنها لا تتفق مع رأيه أو مذهبه.

-أن يتحرى الباحث الدقة في استعمال المفاهيم والمصطلحات ويحدد مدلولها بدقة في بداية بحثه.

-أن يتحرى الباحث الدقة عند اعتماده على المراجع، فيتأكد من أية معلومة مشكوك في مصدرها كغياب إسم الكاتب أو التاريخ.....إلخ.

-أن يكون الباحث أمينا في ما ينقل من أراء واقتباسات فيسند كل رأي الى صاحبه وكلاقتباس الى مصدره.

-أن يعتمد الباحث على نفسه في تحديد موضوع بحثه وفي الحصول على المعلومات.

ب-العوامل الموضوعية المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي:

إضافة إلى العوامل الذاتية السابق ذكرها توجد عوامل أخرى تتعلق بموضوع وطبيعة البحث يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، وتتمثل في العناصر التالية:

- عامل القيمة العلمية لموضوع البحث:

يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة، إذ يتعينعلى الباحث أن يختار موضوعا ذا قيمة علمية نظرية وتطبيقيه وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية انطلاقا من طبيعة التخصص ومن مجموع المزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحثه والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة به.

ولذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحداثة والجدية. والحداثة تقتضي بأن يكون الموضوع جديدا ولم يتعرض له باحث آخر من قبل، ولكن لا يشترط أبن تكون المشاكل المثارة جديدة بل يكتفي أن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة.

وعلى الباحث مهمة التأكد من أن موضوع بحثه لم يسبق أن كان موضوع رسالة جامعية أو مؤلف آخر وهذا يفرض على الباحث أن يلم منذ البداية بمحتويات المكتبة.

-يجب أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية:

يقول أحد الباحثين:"بأن معظم الطلبة يميلون الى اختيار موضوعات عامة كبيرة، والموضوع العام الشامل تصعب السيطرة عليه، وغالبا مايؤدي بالباحث الى التوقف في مراحل لاحقة.. إن الموضوع العام وإن كان يصلح لكتابة كتاب أو موسوعة إلا أنه لا يصلح لبحث علمي،فالبحث العلمي عبارة عن دراسة مكثفة في موضوع محدود، إنه بمثابة اختيار نقطة من محيط المعرفة والوصول بها الى القاع ....وهذا هو التعمق المطلوب في البحوث ....".

في حين ذهب البعض الآخر إلى القول:" إن دور المشرف هو مساعدة الباحث على تحديد الموضوع حتى لا ينجز عملا جد مختصر أو عملا جد مبالغ فيه، ويتعين على الباحث أن يقوم بعمل متقنومترابط وموثق ومعلل ويجيب على الإشكالية المطروحة،وفي المقابل ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

-الموضوع الواسع جدا Sujet trop vaste

-الموضوع الضيق جدا Sujet trop étrique

-الموضوع المستهلكSujet Fongible

والمقصود بتحديد موضوع البحث هو حصره في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا،وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماماحول الجزئية التي تم تحديدها.

-توفر الوثائق والمراجع:

إن مسألة توفر المراجع والوثائق والمصادر العلمية المرتبطة بموضوع البحث مهمة أساسية، وعليه فإن الموضوع الذي تنعدم المراجع أو تقل فيه يعتبر في نظر البعض موضوعا لا يصلح للبحث العلمي. لأن إمكانية استكماله ضعيفة جدا وقد تكون مستحيلة، وبالتالي يتعين على الباحث أن يقوم برصد أولي للمصادر والمراجعالمرتبطة بموضوع البحث وأن يتأكد من توفر المراجع الكافية. ومن ثم فإنالخطوة الأولى في الاطلاع وتجميع المعلومات والمصادر والمراجع والوثائق تتم عن طريق اكتشافها من طرف الباحث ثم يصنع لائحةمخصصة لها من أجلها استعمالها في البحث.

-عامل المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية :

يجب أن تتلاءم طبيعة الموضوع مع المدة المحددة لإنجازه، فالموضوعات الطويلة والمتشعبة قد تجعل الباحث يستغرق وقتا أطول من الوقت المتاح له.

-عامل الدرجة العلمية المحصل عليها من خلال البحث:

قد ينجز البحث من أجل الحصول على درجة علمية(ليسانس، ماستر، ماجستير ،دكتوراه) وهنا تتحكم هذه المسألة في طبيعة موضوع البحث، حيث تجبر الباحث على اختيار موضوع دون آخر، ويظهرالاختلاف من حيث الجدة ودرجة التعقيد والتشعب، وأيضا من حيث عدد الصفحات.

ثانيا: صياغة مشكلة البحث

يتميز البحث العلمي بوجود مشكلة يتصدى لها الباحث بالدراسة على أسس موضوعية من أهمها أن تكون المشكلة جديدة في مجال الدراسة ومن الممكن دراستها في الواقع العملي وإضافة شيء جديد الى المعرفة العلمية.

يعرف بعض الباحثين المشكلة العلمية بأنها:" موقف غامض يثير قلق الباحث ويولد لديه رغبة في الكشف عن هذا الغموض"، وهي بهذا المعنى عباره عن ظاهرة تحتاج الى تفسير أو قضية تم الاختلاف فيها ويقتضي إجراء عملية البحث في جوهرها.

ومن هنا فإن التفسير المنطقي لفشل العديد من البحوث والدراسات العلمية هو لإخفاقها في تحديد مشكلة البحث تحديدا واضحا والأسباب التي أدت الى المشكلة من جهة والأبعاد المكونة لها - للمشكلة نفسها- من جهة أخرى.

إن اختيار مشكلة البحث وتحديدها ربما يكون أصعبمن إيجاد الحلول لها كما أن هذا التحديدوالاختيار سيترتب عليه أمور كثيرة منها:

- نوعية الدراسة التي يستطيع الباحث أن يقوم بها.
- طبيعة المنهج الذي يتبع.
-خطة البحث وأدواته.
-نوعية البيانات التي ينبغي للباحث أن يحصل عليها.

1-معايير اختيار المشكلة:

هناك عدد من المعاييرالتي تساعد الباحث في اختيار مشكلته، يتعلق بعض المعايير بالباحث نفسه من حيث قدرته ورغبته في القيام بهذا العمل، ويتعلق بعضها الآخر بعوامل اجتماعية خارجية مثل فائدة هذه المشكلة للمجتمع، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير:

أ- معايير ذاتية:تتعلق هذه المعايير بشخصية الباحث وخبرته وإمكاناته وميوله، فقد لا يستطيع الباحث معالجة مشكلة ما إلا اذا كانيميل الى هذه المشكلة ويمتلك الإمكانات الكافية لحلها وتتلخص أبرز المعايير الذاتية بما يأتي:

-اهتمام الباحث.
-قدرة الباحث.
-توفر الإمكانات المادية.
-توافر المعلومات.
-المساعدة الإدارية.

ب-معايير اجتماعية وعلمية:

تتعلق هذه المعايير بمدى أهمية المشكلةالتي يختارها الباحث وفائدتها العلمية وانعكاس هذه الفائدة على المجتمع وتقدمه أو العلم وتحقيق إنجازات علمية. وتشكل هذه المعايير بالإضافة الى المعايير الذاتية السابقة أساسا سليمالاختيار مشكلة البحث، ومن أبرز **المعايير الاجتماعية والعلمية** ما يأتي:

-الفائدة العلمية للبحث.
-مدى مساهمة البحث في تقدم المعرفة.
-تعميم نتائج الدراسة ومدى مساهمتها في تنمية بحوث أخرى.

كما أن هناك بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار مشكلة البحث وتحديدها ومنها:

-أن تكون المشكلة قابلة للبحث:

بمعنى أن تنبثق عنها فرضيات قابلة للاختبار علميا لمعرفة صحتها، فهناك العديد من المشكلات الفلسفية والدينية التي تكون هامة بالنسبة لبعض الناس ولكنها غير قابلة للاختبار أو التجربة.

-أن تكون مشكلة البحث أصيلة وذا قيمة:

أي أن لا تدورحول موضوع تافه لا يستحق الدراسة وأن لا تكون تكرارا لموضوعأشبع بحثا وتحليلا فيدراسات سابقة.

-أن تكون في حدود إمكانات الباحث:

من حيث الوقت والتكاليف والكفاءة والتخصص، فلا يجوز أن يختار باحث مبتدئ مشكلة كبيرة أو متشعبة كي لا يضيع في متاهاتهاويصاب بردة فعل سلبية تثبط عزيمته عن القيام ببحوث علمية في المستقبل.

ج-القواعد الأساسية المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي:

هناك ثلاثة قواعد أساسية في مرحلة اختيار الموضوع تؤثر في تحديد مشكلة البحث تتمثل فيما يلي:

-وضوح موضوع البحث :

يجب أن يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد،فقد يبدو الموضوع للباحث سهلا للولهة الأولى ثم عندما يدقق فيه تظهر له صعوبات كثيرة قد لا يستطيع تجاوزها أو قد يكتشف أن هناك من سبقه في دراسة المشكلة ذاتها. أو أن المعلومات التي جمعها مشتتة وضعيفة الصلة بالمشكلة، وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث وتصوره.

- وضوح المصطلحات:

يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع الباحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهماله وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة.

- تحديد المشكلة:

هي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في ايجاد حل له.

الفرع الثاني:مرحلة البحث عن الوثائق ومرحلة القراءة والتفكير

نتناول في هذا الفرع: مرحلة البحث عن الوثائق ومرحلة القراءة والتفكير

أولا: مرحلة البحث عن الوثائق

بعد اختيار الموضوع وتحديد إشكالية البحث وصياغتها ومعرفة التساؤلات التي يجب الإجابة عليها تبدأ مرحلة ثانية هي **مرحلة جمع الوثائق والمعلومات** حيث تعد من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية. إذ يتم التوجه مباشرةإلى البحث عن المصادر والمراجع والمعلومات التي نحتاجها.

ولأهمية المراجع والمصادر القانونية في اتمام البحث القانونيسنتناول مفهوم المصادر والمراجع وأهم صورها ثم كيفية التعامل العلمي معها للاستفادة من معلوماتها.

1-مفهوم الوثائق العلمية وأنواعها:

أ-مفهوم الوثائق العلمية:

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث.

ب-أنواع الوثائق العلمية :

تنقسم الوثائق العلمية بصفه عامة الى قسمين هما:

- المصادر:les Sources

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية (الأصلية، المباشرة) وهي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح **"المصادر"**أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا الى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا، فيتعين على الباحث إلى المصادر التي تتناول وتعالج مختلف الموضوعات المتعلقة بفرع معين من فروع القانون مثلا: القانون الدستوري، أو الإداري أو المالي...إلخ.

تتمثل أنواع الوثائق الأصلية والأولية في ميدان العلوم القانونية فيما يلي:

-المواثيق القانونية العامة والخاصة ،الوطنية والدولية.

-محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية.

-التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

-العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

-الشهادات والمراسلات الرسمية.

-الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.
-الإحصائيات الرسمية.
-المراجعLes références:
أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، فهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية ومعلوماتها سواء من المصادر (الوثائق الأصلية المباشرة) أو المراجع (وثائق غير أصلية وثانوية)،سواء منالدرجة الأولى أو
الثانية أو الثالثة ...إلخ.فيعتبر مرجعا من الدرجةالأولى إذا اعتمد في نقل المعلومات من المصدر مباشرة والمثالعلى ذلك إذا أراد الباحث(أ) دراسة موضوع ما في قانون العقوبات واستعمل مباشرة النصوص هذا القانون يعتبر بحثه مرجعا من الدرجة الأولى، ويعتبر مرجعا من الدرجة الثانيةإذا استعمل مرجعا سبق أن تطرق لهذا الموضوع، واستنادا إلى المثال السابق يكون:
-نصوص قانون العقوبات مصدرا أصليا.
- مرجع الباحث(أ) مرجعا من الدرجة الأولى.
-مرجع الباحث (ب)مرجعا من الدرجة الثانية.
ومن أمثلة الوثائق غير الأصلية (المراجع) في المجال القانوني نذكر:
- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل: كتب القانون الدولي، القانون الإداري، الدستوري، القانون المدني والتجاري...إلخ.
- الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة.
-الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية.
-الموسوعات والقواميس.
ب- أنواعالوثائق العلمية:
إن المصادر والمراجع من حيث طبيعتها تقسم إلى نظرية وعملية، ومن حيث جدواهاتقسم إلى مراجع عامة وأخرى متخصصة.
1-تقسيم المصادر والمراجع من حيث طبيعتها:
-المصادر والمراجع النظرية : ومن أمثلتها :
-الكتب **:**وتعد المصدر أو المرجع الأم بالنسبة للمراجع والمصادر الأخرى ففيها تركز المعلومات وتتبلور الأفكار والآراءويتحدد نطاق الموضوع.
-المجلات القانونية المتخصصة: وهي المجلات التي تصدرها كليات الحقوق ومراكز البحث القانوني والجمعيات القانونية ونقابة المحامين وغيرها،وتحتوي هذه المجلات على :
-بحوث ودراسات ومقالات علمية.
-تعليقات على أحكام القضاء.
-أحكام المحاكم غير المنشورة: قد لا تنشر أحكام المحاكم لسبب أو لآخر رغم أن بعضها قد يكون على جانب كبير من الأهمية.
-المصادر والمراجع العلمية: قد تكون الدراسات العملية ذات قيمه وأهميه واضحة في تحديد أوجه الخلل في البنى الاجتماعية للدولة(المجال الاقتصادي، الاجتماعي،..) وتتمثل هذه المصادر أساسا في:
الاستبيان :وهو استمارة تتضمن بعض الأسئلة موجهه إلى عينة من المجتمع حول ظاهرة أو موقف معين،فمعرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعيةتسهل عمليه تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة، ويجري تحليل هذه الاستمارة واستخلاص الاستنتاجات والاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة.
-المقابلات: هي محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين ينبغي للباحث التعرف عليه، فمقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه تسهم في معرفه المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونيةالمنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل.

2- تقسيم المصادر من حيث جدواها وأهميتها:
تقسم المصادر والمراجع من حيث أهميتها إلى مراجع عامة وأخرى متخصصة.
-المصادر والمراجع العامة:وهي تلك الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد لأي عمل قانوني معين، مثال: القانون الدولي العام، الدستوري، الإداري..الخ.
-المصادر والمراجع المتخصصة :وهي على نوعان: المصدر أو المرجع الذي ينتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشره كأن يكون المصدر أو المرجع حول القرارات الإدارية بوجه عام، أو أن ينتمي المرجع إلى ذات الموضوع بصورة مباشرةكأن يكون حول وقف تنفيذ القرار الاداري وهو نفس عنوان الرسالة أو البحث.
ج-أماكن تواجد الوثائق العلمية:

توجد الوثائق العلمية في أماكن مختلفة، كالمكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية والمكتبات التابعة لجهة معينة، كما توجد في المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب.

د-وسائل الحصول على الوثائق العلمية:

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل عديدة مثل: الشراء،التصوير،الإعارة العامة والخاصة، أو بوسائل النقل والتلخيص.

ثانيا:مرحله القراءة والتفكير:

بعد أن يختار الباحث الموضوع والمشرف، يقوم – الباحث-وفقا لتوجيهات المشرف بالقراءة المبدئية والمراجعة السريعة لمصادر البحث ومراجعه حتى يتمكن من وضع خطة مبدئية للبحث،وتوقيت اتخاد هذه الخطوة هو في الفترة بين اختيار موضوع البحث والتسجيل الرسمي للبحث.

يقصد بمرحلة القراءة والتفكير عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع،وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع، ومنه السيطرة عليه مستوعبا لكل أسراره وحقائقه،متعمقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات والافكار والنظريات منها.

1- أهداف مرحلة القراءة والتفكير:

تهدف القراءة الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ-توسيع قاعده معلومات الباحث عن موضوع البحث :

فمعلومات الباحث مهما كانت تعتبر في هذه المرحلة قليلة، والقراءة تصقل تلك المعلومات وتنظمها مما يساعده على استكمال خطوات البحث التالية.

ب-التأكد من أهمية الموضوع:

هذه الخطوة مهمة في تأكد الباحث من أهميه الموضوع الذي يشرع في بحثه، لأنه قد يختار موضوعا تحت تأثير رغبه شخصية أو توجيه المشرف دون القراءة أو التعمق فيه . فيكتشف عند القراءة أنه لا يستطيع الاستمرار في بحث هذا الموضوع.

ج-وضع خطه مبدئية للبحث:

إن القراءة في البحوث السابقة تساعد الباحث على وضع خطة مبدئية لبحثه تنصبعلى العناوين الرئيسية لهذا البحث، كما تساعده على ضبط الصياغة النهائية لعنوان البحث، فيستطيعبعد هذه الخطوة تسجيل رسالته واتخاذ الاجراءات الرسميةلإتمام هذا التسجيل.

د- تحديد ابعاد مشكله البحث:

تمكن القراءة الباحث من تكوين عقيدته حول مشكلة البحث حتى ولم يكن يصل من خلالها إلى حلول لهذه المشكلة،لأن هذه الحلول سيصل إليها في الخطوات التالية لإعداد البحث. كما تمكنه هذه القراءة من الاستفادة من نتائج البحوث السابقة ومعرفة جوانب النقص فيها ومحاولة سد هذه الجوانب أثناء البحث.

-الثروةاللغوية الفنية المتخصصة.

2-شروط وقواعد القراءة :

لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمه وناجحة يجب مراعاه مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

أ-القراءة المنهجية ليست قراءة حرة بل محصورة في بدايتها بخطة القراءة وفي نهايتها بضرورة أن تؤدي إلى تدوين المعلومات.

ب-البدء بالمؤلفات الجديدة والحديثة واعتماد الطبعة الجديدة للكتاب الواحد.

ج-هناك ما يسمى **بالقراءة الأفقية** أي قراءة موضوعات متقاربة في مرجع واحد للإحاطة أكثر بالموضوع وتبين حدوده.

د-يجب الاهتمام أكثر **بالقراءة العمودية** أي قراءة الموضوع الواحد في كل المصادر والمراجع، وهي الطريقة التي تستجيب لشروط المنهجية الصحيحة، وعلى الباحث أن يحاول قدر المستطاع أو الإمكان أن تكون قراءته في الموضوع الواحد مرتبة كالتالي:

-القراءة في دوائر المعارف العامة ثم المتخصصة بما فيها القانونية.

-الاطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية(النصوص القانونية والتنظيمية).

- الاطلاع على الموضوع في المصادر القضائية.

-القراءة في كتبالفقه العامة.

-القراءة في المراجع الفقهية المتخصصة(الرسائل الجامعية، كتب الفقه المتخصصة، المقالات).بالإضافة إلى ما سبق هناك شروط أخرى وهي:

-يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.

-اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

-اختيار الأماكن الصحية والمريحة.

-ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة.
-الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسيةوالاجتماعية والصحية.

3-مراحل القراءة :

تكون قراءةالوثائق العلمية عادة على ثلاثة مراحل:

أ-مرحلة القراءة السريعة الكاشفة:

تكون هذه القراءة سريعة الهدف منها التعرف على أهمية المرجع والمعلومات الواردة فيه، وهي القراءة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على عناوين ومصادر المعلومات، كعناوين الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والأحكام القضائية والتشريعات.وأيضا الاطلاع على فهارس المراجع والمصادر، كما تشمل أيضا الاطلاع على عناوين الفصول والمقدمات، وتهدف هذه القراءة بشكل عام إلى تدعيم قائمة المراجع والمصادر بوثائق جديدة ومعرفة سعة وآفاقالموضوع، كما تهدف أيضا الى استبعاد بعض المراجع لعدم علاقتها بموضوع البحث.

ب- مرحلة القراءةالعادية:

ويقصد بها المطالعة الشاملة والعامة للمادة العلمية الموجودة في المصادر والمراجع التي تم الاستقرار عليهافي القراءة السريعة بحيث يتكون لدى الباحث انطباع محدد بشأن هذه المادة سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف من منظور أهميتها وفائدتها للبحث،وتستهدف هذه القراءة الفهم الجيد لموضوع البحث وتسجيل كل المعلومات والافكار المتعلقة به في بطاقات والقيام بعمليات الاقتباس اللازمة، وقد يستبعد الباحث في هذه المرحلة أيضا بعض المصادر والمراجع التي اختارها.

ج-مرحلة القراءةالعميقةوالمركزة :

يجب على الباحث في هذه المرحلة أن يدقق في كل كلمة يقرؤها ويقف عند كل معنى تثيره تلك الكلمات فهو يقرأ قراءةالناقد البصير الذي لا شيء عنده صحيح ولا شيء عنده خطأ حتى يثبت بالحجة والبرهان خطأه أو صحته.

تهدف هذه المرحلة إلى تمكين الباحث من فهم المادة العلمية وتفتيتها، وبالتالي إمكانيه الكشف عن أبعاد الموضوع وتوضيح جزئياته وأفكاره وبلورة رؤية علمية سليمة بشأنه.

الفرع الثالث:مرحلة تقسيم الموضوع ومرحلة تدوين المعلومات

نتناول في هذا الفرع مرحلة تقسيم الموضوع ومرحلة تدوين المعلومات

أولا: مرحلة تقسيم الموضوع

بعدما ينتهي الباحث من قراءة الوثائق العلمية التي بحوزته تتكون في ذهنه فكرة عامة عن الموضوع فيسهل عليه وضع خطة أولية لبحثه.

1-تحديد مصطلح الخطة:

إن الخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي أو هي المشروع الهندسي لأجزاء البحث تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المحصلة وذلك بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة ببعضها البعض،بالتمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه البيانات والمعلومات، وتعتبر هذه الخطة هي الدالة الاولى على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع والإبداع فيه.

2-مشتملات خطه البحث:

تشمل خطة البحث عادة على العناصر التالية :عنوان البحث، مقدمة، متن الموضوع،خاتمة، الملاحق والفهرس.

أ-عنوان البحث:

يكتسي عنوان البحث أهمية خاصة بالغة باعتباره يعكس صورة البحث في شموليته، كما أنه سيكون إسماله، ويتعين على الباحث عند اختيار العناوين بصفة عامة أن تكون دالة على محتوى ومضمون البحث ودالة على عناصره ومكوناته الفرعية والجزئية من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع، ويشترط في هذه العناوين الوضوح والبساطة والاختصار والدلالة على المحتوى.

ب-مقدمةالبحث:

تعتبر مقدمة البحث جزءا أساسيا منه بحيث تمهد للموضوع وتلخصه بإعطائه فكرة مركزة على كل جوانب وحيثيات البحث، كما أن المقدمة تعكس الصورة العامة لمختلف أفكار البحث. ورغم أن المقدمة تعد أول ما يصادفه القارئ بعد العنوان إلا أنها غالبا ما تكون آخر ما ينجزه أو يكتبه الباحث. تشتمل المقدمة على مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

-ماهية الموضوع :

يقدم فيه الباحث تعريفا للموضوع، وتحديد عناصره وجوهره ومضمونه.

-أهمية الموضوع:

يبين الباحث في هذا الجزء أهميه الموضوع العلمية والنظرية وتوضيح الأفكار العامة الموجهة، ويبرز الأسباب التي دفعته إلى تناول موضوع الدراسة.

-منهج الدراسة:

يتعين على الباحث أن يعلن في المقدمة عن المنهج أو المناهج المعتمدة في مناقشة وتحليل موضوع البحث، كالمنهج الوصفي الذي يصف النظام القانوني دون زيادة أو نقصان، المنهج تحليلي الذي يقوم بتحليل النظام القانوني بإبراز مزاياه وعيوبه،المنهج المقارن الذي يقارن بين النظام القانوني الوطني والنظم القانونية الأجنبية، المنهج التاريخي الذي يدرس الجذور التاريخية لنظام ما...إلخ.

-صعوبات الدراسة :

يشير الباحث الى أهم الصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحث من قلة المراجع مثلا أو كثرتها (النظرية) والصعوبات التطبيقية المرتبطة بصعوبة اختيار أدوات البحث.

-الدراسات السابقة:

أي بيان الأعمال السابقة المشابهة لموضوع البحث، إذ يتعين على الباحث في كل الأحوال تبرير اختياره لموضوع سبق لغيره دراسته، وإثبات أن عمله يضيف جديدا بالرغم من أن الموضوع قد سبق بحثه.

- الإشكالية:

هي المشكلة محل الدراسة، تعبر عما يريد الباحث معالجته في هذا الموضوع وتكون في صيغة سؤال أو مجموعة من الأسئلة تتم الإجابة عنها من خلال مضمون البحث وخاتمته.

-عرض الخطة :

أخيرا يجب على الباحث أن يعلن في آخر المقدمة عن التصميم الذي اعتمده لبحثه من عناصر أساسية كالتقسيمات والفصول والمباحث، وهذه العملية لا تعد تكرارا للفهرس، هذاالأخير الذي يخصص له جزء فيآخر البحث.

ج-متن الموضوع:

يشتمل متن أو صلب الموضوع على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث ونسبة مئوية مهمة له بحيث يحتوي على كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحثومطالب وفروع،..إلخ. التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والتيارات والأفكار المرتبطة بموضوع البحث.

ويجب أن يمهد الباحث لكل قسم بمقدمة صغيرة يتعرض فيها لما ينوي أن يقوم بدراسته في ذلك القسم.

د-خاتمه البحث:

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وتعتبر الخاتمة آخر نقطةفي مسار عملية البحث، وهي عبارة عن عرض للاستنتاج الذي توصل إليه الباحث ولثمرة جهده وخلاصة للبحث من حيث النتائج والحقائق العلمية وليست تلخيصا له.

يجب أن تعبر الخاتمة عن رؤية خاصة للباحث بالنسبة لموضوع البحث، وينبغي أن تكون قصيرة لا تتجاوز بضع صفحات وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة.

تشتمل خاتمة البحث ما يلي:

-ملخص مركز للبحث (فقرة أو فقرتين).

- النتائج المتوصل إليها.

- تقديموجهة نظرالباحث بشأن الموضوع (الرأي الشخصي)، وتقديم الاقتراحات والتوصيات، وكل هذا يعتبر تكملة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث والتي تمت الإجابة عليها من خلال متن البحث.

ه-الملاحق:

تأتي الملاحق بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع وهي عبارة عن وثائق قد تتمثل في القوانين، الاتفاقيات، أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من جهاز مختص، قرارات منظمات دولية...إلخ، وهي ليست حاسمة في موضوع البحث إذ تعتبر مجرد سجل إداري للبحث أو أرشيف لوثائقه، من خصائصه أنه تكميليومساعد، أن يكون طويلا لا يمكن إدراجه في المتن والهامش.

و-قائمه الوثائق العلمية :

يتناول الباحث فيها قائمة المصادر والمراجع التي استعملها في البحث، يمكن له تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين: القسم الأول: يتناول فيه قائمة المراجعباللغة العربية والقسم الثاني: يتناول فيه قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

ل-الفهرس:

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامه دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث وأرقام الصفحات التي يحتويها ليمكن الاسترشاد به بطريقه عملية سهلة ومنظمة .

3-شروط خطه البحث:

للخطة بعض الشروط التي يجب أن تتوافر عليها وهي:

أ-تفصيل خطه البحث:

على الباحث أن يجمع كل المعلومات المترابطة ويضع لها عنوانا يناسبها، وأن يراعي التنسيق والتناغم بين عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب وعنوان القسم الذي يحتويها، وهذا التفصيل يبين مدى تحكم الباحث في الموضوع ويمكن القارئ بمجرد قراءةالخطة التعرف على موضوع البحث .

ب-مراعاه التوازن في التقسيم:

المقصود بالتوازن هنا هو التوازن بين أقسام البحث، وهو توازن كيفي وكمي والأهم فيهما هو التوازن الكيفي، فإذا كان البحث يقسم الى قسمين يجب أن يكون القسمان على درجة واحدة من الأهمية فلا تطغى أهمية قسم على آخر، وياحبذا لو كان كل منهما متقاربا من الناحية الكمية، ولا شك أن تحقيق التكامل بين أقسام البحث يكاد أن يكون مستحيلا، لكن الباحث يحاول أن يسدد ويقارب بين أقسام البحث.

ج-مراعاه الابتكار والتجديد:

يجب أن يحاول الباحث أن يكون تقسيمه لبحثه مبتكرا وأن يضع بصمته الشخصية عليه، فلا يركن إلى التقسيمات التقليدية التي سبق أناطلع عليها لموضوعات شبيهة لبحثه، الأن التقسيم الجديد يؤدي الى أفكار جديدة كما أن الابتكار في التقسيم نوع من أنواع الإبداع يؤكد كفاءة الباحث ويبين موهبته العلمية.

د-**التسلسل المنطقي لمفردات الخطة:**

أي أن تكون مفردات الخطة مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى ومن الأصغر إلى الأكبر. مثلا التعريف قبل التطرق إلى الأركان .

ه-مرونة الخطة:

فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث.

و-يجب **على الباحث أن يتجنب العناوين العائمة أو الشائبة أو الشاردة**وهي العناوين التي لا ترتبط بخطه البحث.

ل- الملاءمة بين خطة البحث والعنوان: بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج عن الموضوع.

م- وضوح الخطة وبساطتها: فيجب أن يبتعدالباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها.

ي- **يجب أن تكون الخطة شاملة** لكافه عناصر الموضوع.

ثانيا: مرحله تدوين المعلومات(التخزين)

بعد أن يقوم الباحث بإعطاء خطة أولية لبحثه ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر والمراجع وهنا قد يواجه الطالب وخاصةعند إعداده أولى بحوثه مشاكل عديدة مثل سوء التنظيم وعدم القدرة على ترتيب الملاحظات المدونة، وعدم القدرة على ربط المعلومات بعضها ببعض، فقدان المصدر الذي أخذت منه المعلومة. لهذا يجب الاعتماد على أسلوب منظم يسهل عملية تدوين وجمع هذه المعلومات، وعليه ستناول المقصود بعملية تدوين أو تخزين المعلومات ثم طرق وأساليب تدوين المعلومات وأخيرا قواعد تدوين المعلومات .

1-المقصود بعمليه تخزين المعلومات:

يقصد بعمليه تخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المراجع أو المصدر وتسجيلها كتابة ولا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية والذي يهم موضوع البحث، وهذا ما يبين ان طريقة التصوير لا تغني عن عملية التخزين(التدوين) باعتبار أن هذه الأخيرة تشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها إحدى صفحات المرجع، وهذا بخلاف التصوير الضوئي الذي يتناول صفحات كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا فكرة واردة في فقرة صغيرة.

2- طرق(أساليب) تخزين المعلومات:

هناك عده طرق وأساليب لحفظ وتدوين المعلومات تتمثل فيما يلي:

أ-طريقة البطاقات:

هي عبارة عن بطاقات خاصة صغيرة أو متوسطة الحجم من الورق المقوى ذات مقاس موحد يتم في إطارها تخزين مقتضب للمعلومات، وقد تكون هذه البطاقات معدة بكيفية مسبقة وتكون من ورق جيد، ويقوم الباحث بتنظيمها عن

طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين التقسيم المتبع في التصميم. ويفضل بعض الباحثين استعمال الألوان بحيث يجعل لكل قسم أو باب أو فصل أو مبحث لونا معينا، وتكون الكتابة في هذه البطاقات على وجه واحد فقط، وتوضع في علبة مناسبة لحجمها، ويدون الباحث في هذه البطاقات إسم المؤلف وعنوان المرجع أوالمصدر، ويدون المعلومات التي أخذت من الكتاب ورقم الصفحة وجزء الكتاب ودار النشر ورقم الطبعة وتاريخها أي سنة الإصدار، وإذا لم تتسع صفح واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد خصصت بطاقة جديدة يسجل فيها نفس البيانات المشار إليها مع مراعاة عبارة تابع(1) ثم تابع (2)..إلخ،إلا أنه لابد من بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات البحث. فالباحث قد يستعمل بطاقتين أو أكثر لنفس المرجع عندما يتعلق الأمر بمعلومات ترتبط بموضوعين أوردهما نفس المرجع، كما يستعمل الباحث بطاقتين إذا أورد مرجعان لنفس الجزئية وهكذا..، ومن مزايا طريقة البطاقات سهولة معرفة مصدر كل فكرة مدونة في البطاقة وسهولة تصنيف الأفكار المتشابهة.

ولكن يعاب على نظام البطاقات التعقيد والصعوبة في الاستعمال بالقياس مع أسلوبالملفات، كما قد يتزايد عدد البطاقات فيصعب الربط بينها بالإضافة الى احتمال ضياعها وفقدانها كليا أو جزئيا ومن ثمة ضياع جهد كبير للباحث، إضافة إلى صعوبة حملها إلى الأماكن التي يرتادها الباحث كالمكتبات.

ب-طريقه الملفات:

هي عباره عن ملف من الورق المقوى أو البلاستيك يثبت الأوراق المثقوبة بحلقات معدنية وهما عادة حلقتان من الحديد يمكن فتحهما وغلقهما بحيث يوضع بهما أوراق مثقوبة توضع بالداخل ويجب تنظيم الأوراق داخل الملف، ويقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا لأجزاء وأقسام التقسيم الوارد في التصميم حسب المنهجية المتبعة في هذا التقسيم، كأن يكون الباحث قسم بحثه إلى أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع...الخ.

ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلون معين، كما يوضع لكل قسم عنوانا ويقوم الباحث بتسجيل المعلومات المتصلة بموضوع بحثه في القسم أو الجزء المخصص له، وينطبق على هذه الطريقة ما سبقت الإشارة إليه للبطاقات من حيث البيانات والتي يجب أن تحملها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وإذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك مع ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومة أخرى مستجدة أو احتمالات التغييروالتعديل.

ويتميز أسلوب ملفات البحث بعدة مزايا بالنسبة للبحث منها:

- تمكين الباحث عند التحرير من الرجوع بسرعة إلى الاستشهادات والملاحظات والأفكار المدونة حول كل مسألة على حدى،فملفات البحث تسمح بتوزيع مادة البحث مباشرة وحفظها في ملفات بحسب موضوعها ونوعها.
- ضمان حفظ المعلومات المدونة في الملف وعدم تعرضها للضياع والفقد.
- ميزه المرونة بحيث يسهل على الباحث تعديل أو تغيير أو إضافة في المعلومات المدونة والتعليق عليها بسهولة بدل إضاعة الوقت في فرز البطاقة المعينة من أجل الإضافة أو التعديل أو التغيير أو التعليق.
- كما أن استعمال الباحث لملفات البحث يتيح له فرصة تعديلالتصميم وإعادة النظر في التقسيم التمهيدي لموضوع بحثه بحذف بعض العناوين أو بإضافة عناوين أخرى...إلخ.

ج-طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر:

تعد هذه الطريقة أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات، حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ما بداخله وفقا لتقسيم بحثه.

3- قواعد تدوين المعلومات:

يجب على الباحث أثناء قيامه بتدوين المعلومات أن يتقيّد ببعض القواعد المنهجية والتي من أهمها:

-إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي أنّه كلّما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.

- عندما تتعدّد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكلّ منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.
- مراعاة قواعد الإقتباس.
- يجب على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية لتجنب احتمال إختلاطها مع الأفكار المقتبسة، فمن المستحسن تدوينها في أسفل البطاقة.
- إذا كان النّص المراد إقتباسه طويلا ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الإشارة إلى ذلك.
- يفضل إستخدام عدّة ألوان من البطاقات، بحيث يخصص لكلّ فصل أو باب لون معيّن لتسهيل عملية فرز المعلومات.

- حفظ تلك المعلومات في أماكن آمنة بعيدة عن إحتمالات التلف أو الضّياع، لأنّها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري من الصعب تكراره.
- حتمية الدّقة والتّعمق في فهم محتويات النصوص والحرص واليقظة في تسجيل الأفكار والمعلومات.
- إنتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، وترك ما كان يمثل حشوًا.

المطلب الثاني:إنجاز البحث العلمي (قواعد التحرير)

تعدّ مرحلة إنجاز البحث من أهم المراحل، إذ ينتقل الباحث من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب والإختيار إلى هذه المرحلة، ولا شكّ أنّ كلاّ من مرحلة الجمع والتّدوين ومرحلة الترتيب والإختيار وإن كانت شاقة إلّا أنّ مرحلة الإنجاز أشقّ منها، ذلك لأنّها تعني أن ينقل الباحث إلى القرّاء الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ أن كان مشكلة حتى النتائج المتوصل إليها، وتعني عرض جهوده برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان الآراء التي وصل إليها، والنتائج التي إنتهى إليها وفق منهج علمي سليم يبدو من خلاله التنظيم السليم والترتيب الدقيق، والمعالجة الصحيحة، مع ظهور شخصية الباحث فيما يصل إليه من آراء، وما يخوضه من تحليلات.

الفرع الأول:أهداف وضوابط كتابة البحث العلمي:

نتطرق هنا إلى أهم الأهداف المرجوّة من كتابة البحث العلمي، وأهم الضوابط التي تقوم عليها كتابته -البحث العلمي القانوني-

أولا:أهداف كتابة البحث العلمي:

- تمكين الباحث من حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منتظمة واضحة وصحيحة.
- تنظيم المواد المجمّعة وتوثيقها، وحسن صياغتها في شكل نتائج البحث، بحيث يعدّ هذا هدفا أساسيّا لعملية الكتابة، ثمّ تقديم هذه النتائج بلغة سليمة وبطريقة واضحة منطقية ومؤثرة.

ثانيا: ضوابط كتابة البحث العلمي:

يجب على الباحث كتابة بحثه بأسلوب علمي، ويعني ذلك ضرورة مراعاة عدّة ضوابط من بينها:

1- المادة العلمية:

يعمد الباحث إلى المادة العلمية التي جمعها ودوّنها ورتبها بصورة منهجية تعينه على حسن الإنتفاع بها، واختيار منها ما يناسب البحث ويرقى به؛ من حيث جدّتها وأصالة مراجعها.

ثمّ يبدأ –حسب الترتيب- للمادة الموضوعة أمام بقراءة مادة كلّ فقرة على حدى، وليعلم أنّ هذه القراءة هي من أجل الكتابة النهائية التي يرسم فيها الباحث موضوعه، مدللا لآرائه ومرجحا لها ومناقشا ومحللا لما ورد فيه من معلومات وآراء، وكاشفا ما توصل إليه من نتائج.

2- المنهج العلمي السليم:

للمنهج العلمي السليم في دراسة المادة العلمية وتحليلها والاستنتاج منها أهمية كبيرة شأنه في ذلك شأن المهارات الأخرى التي يتوصل بها إلى أعمال أخرى.

وإذا كان المنهج العلمي السليم مهمّا في صياغة البحث وكتابته، فلابد من مراعاته في كلّ جوانبه: ترتيبًا، دراسة، تحليلا واستنتاجا. ويدخل في ذلك الإستنباط المنطقي من المادة العلمية المجموعة بما يعطي نتائج صحيحة، ويتم ذلك بإتباع المنهج العلمي الملائم لهذه المادة.

ومما ينبغي ملاحظته في المنهج عند الكتابة بروز شخصية الباحث، ويظهر ذلك بعرض ما أمامه من معلومات عرضًا جديدًا منظما جذابا، مع مقارنة بين النصوص، ومناقشة لما يحتاج إلى مناقشة، وإبداء الرأي حين يكون مجال لذلك.

3- الأسلوب الذي يصاغ به البحث العلمي:

يراد بالأسلوب مجموعة الألفاظ والجمل والعبارات التي تكون وعاءً للمادة العلمية، مع دقة العبارة وتسلسلها وعدم التعقيد فيها من خلال:

- **اللغة:**

يجب أن تكون اللغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية، بما فيها الأخطاء التي يجب ألا يشتمل عليها البحث العلمي، ومما يندرج ضمن مسألة مراعاة سلامة اللغة:

- **إستعمال اللغة الفنية المتخصصة:**

فعلى الباحث إستخدام اللفظ الأصل دون الفرع، والأصل هو ما وضع اللفظ له، وأمّا الفرع فهو المجاز، فمدار الأسلوب العلمي هو علم المعاني ويجب استخدام المصطلحات العلمية، فالباحث القانوني مطالب باستخدام المصطلحات القانونية ذات المعنى المحدد.

فالمصطلحات التي يستخدمها الباحث القانوني يجب أن تكون معروفة لدى كلّ من تخصص في ميدان العلوم القانونية، وهذا راجع لأن كلّ مصطلح له معنى خاص به، فمثلا مصطلح الفسخ يختلف عن مصطلح الإلغاء، ومصطلح الإستئناف يختلف عن مصطلح المعارضة،...إلخ

- **الإبتعاد عن اللغة الشعرية:**

وهي اللغة البلاغية الرنانة والابتعاد عن الأمثال الشائعة لغويا، بل يجب الاعتماد على الألفاظ الدّالة دلالة واضحة على المعنى والتي لا تحتمل التأويل، خاصة في ميدان العلوم القانونية.

- **الإبتعاد عن كل ألفاظ السّخرية والتّهكم:**

فالروح العلمية يجب أن تسودها الموضوعية، بالإضافة إلى الابتعاد عن التفخيم والتحية للآخرين.

- **الإيجاز في عرض الأفكار والمفاهيم:**

يجب على الباحث أن تكون عباراته موجزة قليلة في ألفاظها، واضحة في المراد بها، دقيقة في معناها فالعبرة بالنّوع وليس بالكم.

- **التّسلسل المنطقي في الإنتقال من جملة إلى جملة، أو من فكرة إلى فكرة، أو من فقرة إلى فقرة:**

فمن مظاهر الإرتباط بين الجمل أن تأخذ كلّ جملة بعجز سابقتها، وذلك حتى لا يكون البحث مجرد أفكار مبعثرة، فالتسلسل في العرض يعكس مدى قدرة الباحث على التحكم في الموضوع، ومدى قدرته على الصياغة العلمية الجيّدة.

- **توضيح الحجج المنطقية لموقف الباحث:**

بمعنى عند إنتقاد بعض الإتجاهات في حالة عرض الإختلافات الفقهية أو التشريعية أو القضائية يجب أن يدعم رأيه بحجج منطقية، أي أكبر عدد من الأدلة والشواهد، والتي تبعث في ذهن القارئ الاقتناع برأي الباحث.

من خلال كل ما سبق ينبغي أن يتصف الأسلوب بالجمال، الوضوح، السهولة، السلامة، الدّقة، الواقعية، بروز الشخصية، الاكتفاء بالقدر الكافي لأداء المعنى، واجتناب الأسلوب المعبّر عما لا فائدة منه.

أمّا الجمال فمن مظاهره السجع إذا حدث من حين لآخر وجاء عفوا.

ومن مظاهر الارتباط بين الجمل، بأن تأخذ كلّ جملة بعجز سابقتها.

ومن مظاهره وقوع المفردات في أمكنتها المناسبة للدلالة على معانيها.

وأمّا الوضوح والسهولة فمن مظاهره إستخدام الكلمات الواضحة في معناها ووضعها في أمكنتها المناسبة للدلالة على معانيها، وإجتناب الغموض والتعقيد.

وأمّا السلامة فمن مظاهرها تحديد الأسلوب للمراد به، وخلوّه عن إيهام معنى غير مراد به.

وأمّا الواقعية، فمن مظاهرها الموضوعية في الأسلوب الذي يظهر به الوقائع على حقيقتها، وتجنب المبالغة مدحا لما يراه وقدحًا لما يرفضه، مدحًا لنفسه وذمًا لغيره . ومن هنا وجب تجنب الألفاظ التي تفيد مبالغة في المدح أو مبالغة في الذم والسخرية والاستهزاء.

وأمّا بروز الشخصية في الأسلوب، فمن مظاهره القدرة على الكتابة والاستقلال في الصّياغة، والتّحكم في الأسلوب بالإضفاء عليه من صفات الجمال والوضوح والسهولة والسّلامة.

وأمّا الاكتفاء بالقدر الكافي لأداء المعنى، فمن مظاهره الاقتصار في الأسلوب على ما تتضح به الفكرة وترك مالا يفيد.

وأمّا اجتناب الأسلوب المعبّر عما لا فائدة منه، فمن مظاهره تجنب الأساليب التي تتضمن جدلا لا فائدة منه، أو تتضمن التّركيز على حقائق مسلم بها أو أدلتها.

4-إحترام قواعد الإقتباس والإسناد والتوثيق:

إذا كانت الإستفادة العلمية من التراث المعرفي حقا لكلّ باحث، فإنّ حقوق الباحثين والمؤلفين على مصنفاتهم الفكرية تعدّ أساسا في البحث العلمي، ولذلك فإنّه إذا كان من حق الباحث الاقتباس والاستشهاد بنتائج وأعمال الآخرين فإنه يجب أيضا أن يوثق هذا الاقتباس أو الاستشهاد في نفس البحث. ولذلك تظهر ضرورة الفصل بين جهد الباحث وجهد الآخرين وتميزه وضرورة إسناد كلّ جهد لصاحبه بشكل منهجي.

هناك مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية يجب على الباحث احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس أهمها:

- **أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي:**

فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنّه من الممكن أن يكون الاقتباس الأوّل قد تمّ بكيفية غير دقيقة أو لم يكن أمينا، ولكن إذا كانت هناك حالات يتعذر فيها على الباحث الرجوع إلى الأصل وكانت هناك ضرورة للاستشهاد يتعيّن على الباحث أن يشير إلى أنّ ما اقتبسه وارد في مرجع، مع تحديد بياناته في الهامش.

- **الالتزام بالأمانة العلمية:**

وذلك من حيث ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تمّ الاقتباس منها، وكذلك نقل الشيء المقتبس في حالة الاقتباس الحرفي بين مزدوجتين دون إدخال أية تعديلات، حتى ولو كان هناك أخطاء في الشيء المقتبس، وإنّما يجب الإشارة إلى ذلك في الهامش، أمّا في حالة الاقتباس غير الحرفي فيجب على الباحث الحفاظ على معنى الفكرة المقتبسة ولوكان ذلك بأسلوب مختلف.

- أن تكون الاقتباسات قصيرة، حتى يكون هناك تأكيد على أهمية الجزء المقتبس في تدعيم أو نقد الفكرة التي يناقشها الباحث.

*** الدقة والموضوعية في الاقتباس:**

أي ألا يقتصر الاقتباس والشواهد على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث ويهمل كتابات الآخرين الذين يمتلكون وجهات نظر مغايرة، مما يؤدي إلى تضليل القارئ.

- **عدم المبالغة في الاقتباس:**

أي يتجنب الباحث كثرة الاقتباسات من دون مبرر والاقتصار على المعلومات الضرورية فقط، لأنّ كثرة الاقتباس ستجعل البحث عبارة عن تجميع للمعلومات؛ كذلك يجب أن يكون الاقتباس هادفا، وليس مجرّد عرض لما يمكن أن يفسّر على أنه يعكس جهد الباحث في القراءة والاطلاع.

- **أنواع الاقتباس:**

يكون الاقتباس على شكلين: اقتباس حرفي أو مباشر، واقتباس غير حرفي أو غير مباشر:

- **الإقتباس الحرفي أو المباشر:**

يعني الإقتباس الحرفي أو المباشر للنصوص كما وردت في مصادرها دون إحداث أي تغيير فيها، ولكن مع الحذر من عدم تحريفه، ووضع رقم الإحالة في نهاية الفكرة المقتبسة. ويلجأ الباحث في الغالب إلى الإقتباس الحرفي عندما يشعر بأهمية الفكرة المقتبسة وتعزيزها لفكرة أو رأيا يطرحه لمحاولة التّعليق ونقد الفكرة المقتبسة، وفي حالة الإقتباس الحرفي يتم حصر الفكرة المقتبسة بين مزدوجتين.

- **الإقتباس غير الحرفي وغير المباشر:**

هو عبارة عن استفادة الباحث من فكرة أو معلومة محددة، واستشهاده بها، بعد أن يعيد صياغتها واختصارها بأسلوبه، حيث يجري بعض التغييرات التي يراها مناسبة لغويا أو تعبيريا، بشرط أن يحافظ على معنى ومغزى البيانات المستشهد بها.

فالإقتباس غير المباشر يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، أي أنّ الباحث يصوغ الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، وقد يلجأ الباحث هنا إلى أحد الأسلوبين، وهما:

- تلخيص الفكرة المقتبسة.
- إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النّص المقتبس منه.

5-ظهور شخصية الباحث:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي، بروز شخصية الباحث وذلك من خلال إبداء آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، وهذا يتّضح من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، مما يضفي على عمله نوعًا من التّميز والخصوصية والأصالة.

الفرع الثاني: أجزاء البحث العلمي

يشتمل البحث العلمي على مكونات وعناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث، وهذه العناصر تتمحور عادة حول: المقدمة، صلب الموضوع (المتن أو العرض) أي جوهر الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المصادر والمراجع، الفهرس (محتويات البحث)

أولا:المقدمة

تعدّ المقدمة من أهم عناصر البحث، بحيث تمهد للموضوع وتلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كلّ جوانب وحيثيات البحث، كما أنّ المقدمة تعكس الصورة العامة لمختلف أفكار البحث، ورغم أنّ المقدمة تعدّ أوّل ما يصادفه القارئ بعد العنوان، إلّا أنّها غالبا ما تكون آخر ما ينجزه أو يكتبه الباحث.

فالمقدمة هي مطلع البحث، وأوّل ما يواجهه القارئ، وبها يبدأ قراءة البحث، ومن خلالها يتكون لديه الحكم المبدئي عن مستواه العلمي، والاستمرار في قراءته أو عدم ذلك، بناء على ما تصوره من مستوى علمي لهذا البحث. ولهذا ينبغي العناية التامة بالمقدمة، حتى تعطي صورة صادقة للبحث، وحتى يستطيع قارئها إصدار الحكم الصائب على البحث من حيث مستواه، وحتى تجذب القارئ وتشوقه لمتابعة القراءة في البحث.

لهذا وجب في كتابتها العناية بالأفكار قوة ووضوحا، وترتيبا وتسلسلا، وبخطة البحث دقة وترتيبا، وبما يوضع في المقدمة من نقاط شمولا لها وترتيبا، ووجب في كتابتها العناية بالألفاظ فصاحة ووضوحا، وبالأسلوب قوة وسلاسة وتشويقا للقارئ

عند كتابة المقدمة، هناك اعتبارات يجب مراعاتها:

- تناول الأمور العامة المرتبطة بالدّراسة (ظروف المجتمع أو المرحلة التعليمية التي تجرى فيها الدّراسة).
- تناول الأمور الأقل عمومية (بعض المشكلات المرتبطة بمشكلة الدّراسة أو المادة الدّراسية التي تجرى فيها الدّراسة).
- ثمّ يأتي بعد ذلك الحديث عن الأمر الخاص بصلب الموضوع.
- كيفية الإحساس بالمشكلة ومبررات القيام بالدّراسة: إذ ينبغي على الباحث أن يستعين في توضيح كيفية شعوره وإحساسه بالمشكلة ومبررات القيام بالدّراسة بوسائل علمية قوية ومصادر منطقية، ومن هذه المصادر التي يستعين بها الباحث توصيات المؤتمرات والندوات والدّراسات السابقة والقراءات في مجال التّخصص، فضلا عن الاستعانة بالتجارب الشخصية من خلال الحياة العملية.

تتضمن المقدمة المحاور الأساسية للبحث بصورة موجزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ويحدد مشكلة البحث وأهميتها والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، كما يشير إلى المنهج الذي اتبعه في دراسته والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضت طريق الباحث والخطوات التي اتبعها في جمع البيانات.

فالمقدمة دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث، وتحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب أهمية كل عنصر، وحسب نوع البحث، لكن عموما هناك نقاط أساسية يجب أن تتضمنها كلّ مقدمة وهي:

- **التعريف بموضوع البحث (تمهيد):**

وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين في نصف صفحة يبرز فيه الباحث الإعلان عن الموضوع والتعريف به، ويحدده تحديدا دقيقا واضحًا بحيث يتضمن هذا التحديد جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها، وذلك في تعريف واف بعبارة موجزة.

- **أهمية الموضوع:**

يجب على الباحث أن يوضح أهمية البحث، ويجب أن يكون –الباحث- قادرًا على صياغة أهمية البحث بلغة سليمة، وأسلوب منطقي يوضح مدى مساهمتها في مجالها الموضوعي. وتكون خطوة كتابة أهمية الموضوع سهلة إذا كان الباحث قد قام باختيار مشكلة تستحق الدّراسة فعلا، ويجب أن يوضح الباحث ما الذي يضيفه البحث من معلومات جديدة، وماذا يقدم من جديد للمختصين في الموضوع وهل سيؤدي هذا البحث إلى بحوث ودراسات أخرى مستقبلًا.

وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: "وتنبع قيمته من..." أو "بوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء..."

ويجب على الباحث في هذه النقطة أن يفترض أنّ قارئ البحث قد لا يتفق مع الباحث في أهمية الدراسة، وعلى ذلك فإنّه يتسنى للباحث أن يطيل في توضيح الأهمية والجدوى من دراسة الموضوع، وذلك بذكر بعض الأدلة والشواهد التي من شأنها توضيح تلك الأهمية، ومن تلك الأدلة يمكن ذكر ما يلي:

- يبين الباحث ما سيقدمه في حلّ المشكلة.
- إيراد الإحصائيات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.
- الإشارة بالذكر لتوصيات سابقة تنص على أهمية دراسة هذا الموضوع.

إنّ توضيح أهمية الدّراسة (الموضوع)سيوضح حجم المشكلة وجديتها، ومن خلاله يتم الاقتناع بجدوى هذا البحث، وعلى الباحث هنا الاستعانة بجهات الاختصاص للحصول على البيانات والإحصاءات المرتبطة بالمشكلة.

- **أهداف البحث:**

هناك خطأ شائع بين الباحثين يتمثل في الخلط بين أهداف البحث وأهميته، فالأهداف تجيب عن سؤال الباحث نفسه: لماذا يجرى هذا البحث؟ أي توضيح ما يسعى الباحث للوصول إليه من خلال إجراء بحثه، أما أهمية البحث فتعبر عما يضيفه البحث بعد الإنتهاء منه من فوائد إلى الميدان العملي ومجال التخصصّ. وتساعد عملية تحديد الأهداف الباحث على التركيز في دراسته من أجل السعي لتحقيقها، لذا يتعين على الباحث أن يبلور أهدافا محددة لبحثه، وأن يعدد هذه الأهداف في شكل نقاط قصيرة مركزا على الأهداف الرئيسية لدراسته فقط.

- **أسباب (دوافع) البحث:**

يذكر الباحث الأسباب التي دفعته لبحث الموضوع، وذلك من واقع بيانه لأهميته، ومن واقع الدّراسات السابقة التي تبين إغفالها لبعض النقاط، أو عدم وفائها ببحث الموضوع إلى غير ذلك من الدوافع التي تدعو للتأليف والبحث، من جمع متفرق أو ترتيب مختلط، أو تفصيل مجمل... إلخ.

- **الدّراسات السّابقة:**

متى بدأت المشكلة؟ وما تطوّرها؟ من أي الزوايا دُرست؟ ومن هؤلاء الذين بحثوا فيها؟ وإلى أي حد إنتهى بها الباحثون؟ ما هي النقطة التي ستبدأ منها الدّراسة الجديدة؟ لأنها لم تبحث أو لم تستوف بحثا من قبل؟

والباحث في عرضه للدّراسات السابقة للموضوع يمكنه أن يذكر تعريفا بالمشكلات التي تم بحثها، والخطوات المنهجية التي أُتبعت في كلّ دراسة، وأهم النتائج التي أمكن الوصول إليها، مع مناقشة جوانب الضعف والقوة في كلّ دراسة، وغالبا ما يصل الباحث من وراء هذا الغرض إلى تحديد النقاط التي أغفلتها الدّراسات السابقة، والتي يمكن أن يتناولها –كلها أو بعضها- بالدراسة والبحث.

والباحث بهذا يضع وصفا دقيقا للحالة العلمية حول موضوع بحثه وما وصل إليه من تطوّر قبل أن يعالجه هو وقبل أن يسير به خطوات أخرى إلى الأمام.

هناك مدرستان في مناهج البحث إزاء التعامل مع الدّراسات السابقة:

- **المدرسة الأولى:**

ترى أنه يتم إجراء تحليل نقدي للدّراسات السابقة بعد تصنيفها وفق محاور معينة وعرض ملخص لذلك يبرز الباحث من خلاله موقع بحثه منها.

- **المدرسة الثانية:**

ترى توظيف هذه الدّراسات في مراحل الدّراسة، فهناك دراسات يكون موقعها المقدمة ليستدل بها الباحث على ضرورة القيام ببحثه، وهناك دراسات توضع في الإطار النظري للبحث، وأخرى يستشهد بها عند مناقشة النتائج وتفسيرها.

هذا ويفضل الإستفادةمن المدرستين عند عرض الباحث للدّراسات السّابقة، وأيّا كانت الطريقة التي يتبعها الباحث، فلابد من توظيف الدّراسات السابقة في البحث، وعرض ملخص وافٍ وتحليل نقدي لها في نفس الوقت؛ حتى يتيقن القارئ من أنّ الباحث قد استعان بالمصادر الأولية في جمعها، ويطمئن إلى أنّ الدّراسة التي يقوم بها الباحث جديدة.

أمّا أهمية ذكر ملخص للدّراسات السابقة وتقديم تحليل نقدي لها فتكمن فيما يأتي:

- التأكيد للقارئ على أنّ مشكلة الدّراسة التي وقع عليها الإختيار لم يتم تناولها من قبل، أو تم تناولها ولكن بدون عمق وتفاصيل كافية، أو تم تناولها بعمق وتفاصيل ولكنها ركزت على جوانب معينة غير الجانب الذي سوف تركز عليه الدراسة الحالية.
- صياغة أهداف الدّراسة في ضوء ملخص الدّراسات السابقة وجعلها تركز على الموضوعات التي لم تتطرق لها الدراسات السّابقة، أو على الموضوعات التي لم تركز عليها، أو على الموضوعات التي ركزت عليها، ولكن لم تخرج فيها بنتائج محددة.
- استفادة الباحث من تجارب السابقين، وخاصة إذا تمّ تناول المشكلة في بلد آخر أو في بيئة تختلف عن بيئة منطقة الدّراسة، الأمر الذي يمكن الباحث من المقارنة.
- الاستفادة من خبرات الباحثين في سبيل تناولهم للمشكلات والمصادر التي اشتقوا منها معلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلهم لها.

- **مشكلة البحث:**

مشكلة البحث هي المحور الرئيسي الذي يدور حوله البحث، وهي عبارة عن تساؤلات تدور في ذهن الباحث أو إحساسه بوجود خلل ما أو قصور أو ضعف أو ربما غموض في جانب معين يريدالباحث إستجلاء أمره، مع الأخذ بعين الإعتبار أن أي مشكلة متشعبة ولها جوانب عديدة ومتفرعة يصعب معالجتها من خلال دراسة واحدة، ولكن

تحتاج معالجة جميع جوانبها القيام بدراسات عديدة، وتصاغ مشكلة البحث من خلال قراءات الباحث في صورة عبارة تقريرية بحيث تشخص هذه العبارة التقريرية هذا القصور أو ذاك الخلل الذي لاحظه في أي جانب من جوانب العملية التعليمية ويريد دراسته.

- **منهج البحث:**

يرسم الباحث منهجه في بحث الموضوع، من حيث منهجه في جمع المادة العلمية، ومن حيث منهجه الفكري في الإستفادة منها –أي المادة العلمية- في بناء البحث فبأيها يأخذ؟ أيأخذ بالمنهج الإستنباطي، أم يأخذ بالمنهج الإستقرائي، أم يأخذ بالمنهج الوصفي...إلخ، أم يجمع بين مناهج عدّة (مثلا: تعدّ هذه الدّراسة دراسة وصفية تحليلية من خلال السعي إلى وصف وتشخيص موضوع البحث، أو مثلا: كلّ هذا فرض علينا اعتماد منهجية تقوم على توظيف المنهج الوصفي التحليلي أصلا دون استبعاد مناهج أخرى كلما اقتضى الأمر ذلك).

- **خطة البحث:**

يذكر الباحث الخطة التي سيقيم بحثه عليها، وهي جملة العناوين الرئيسية في البحث من أبواب، فصول، مباحث، ومطالب معللا ما يحتاج وضعه في هذه الخطة إلى تعليل، وبهذا يضمن الباحث سيره في بحثه على خطة مرسومة واضحة، ويمنع نقد من يعترض عليه بعدم بحث أمور لم ترد في الخطة.

تعرض الخطة في نهاية المقدمة على شكل فقرات، فلا تدون الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات، وإنّما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا مثلا (جانب نظري وجانب تطبيقي).*

ملاحظات هامة:

- المقدمة لا تجيب عن التساؤلات أو الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة.
- تدخل المقدمة ضمن الصفحات الأولية، وتأخذ ترقيما معينا (بالحروف الأبجدية مثلا)
- هي أوّل ما يقرأه المشرف أو المناقش أو القارئ لكنها آخر ما يكتبه الباحث.
- تخلو المقدمة من الشرح المعمق للموضوع، كما تخلو أيضا من الهامش.
- يجب أن تكون المقدمة موجزة وقصيرة لا تتعدّى خمس صفحات.
- يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا، لأنّ المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض في البحث القانوني (تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث)

ثانيا:المتن أو الموضوع

هو جوهر البحث العلمي والجزء الأكبر والأهم فيه لأنّه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي، كما يشتمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج، وطرق البحث، أسلوب الكتابة والتحرير والصياغة، قواعد الإقتباس وقواعد توثيق الهوامش، الأمانة العلمية وشخصية الباحث.

فمتن الموضوع يشتمل على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث ونسبة مئوية مهمة له، بحيث يحتوي على كلّ العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول، ومباحث ومطالب وفروع...إلخ التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والتيارات والأفكار المرتبطة بموضوع البحث. وعرض موضوع البحث هو نتاج وثمرة عمل شاق قام به الباحث طيلة فترة إعداد وتحضير وإنجاز هذا البحث قصد إخراجه في شكل بحث علمي جيّد ومتكامل من حيث الشكل والمضمون.

هذا ويجب أن يفصل متن الموضوع عن الهامش بخط أفقي، يكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي كتب به المتن، ويتعيّن أن يضع الباحث في نهاية كلّ باب أو فصل ملخصًا كي يستطيع إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

ثالثا:خاتمة البحث

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وتعتبر آخر نقطة في مسار عملية البحث، وهي عبارة عن عرض للإستنتاج الذي توصل إليه الباحث، ولثمرة جهده، وخلاصة للبحث من حيث النتائج والحقائق العلمية، وليست تلخيصا له. حيث تعرض في هذا الجزء النتائج التي تمّ التّوصل إليها بشيء من التفصيل، ويتم ربطها بالإطار النظري للدراسة ومدى توافقها، كما يتم مقارنة نتائج الدّراسة مع نتائج الدّراسات السابقة إن وجدت وبيان أوجه التشابه والاختلاف

*الجدير بالذكر هنا أنّ التقسيم الثنائي للبحث هو التقسيم المثالي الذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام والخاص إلا أنّ هذا التقسيم في الخطة ليس تقسيما مطلقا وثابتا.

بينهما، يتم أيضا مقارنة نتائج الدّراسة مع النظريات الخاصة بالدّراسة، ويجب التركيز في هذا الجزء على النتائج الرئيسية، وعدم إغفال الأمور الجوهرية.

ويجب في هذه الحالة أن يكتفي الباحث من خلاصة البحث بما هو جديد مكتشف، أو بما هو شديد الأهمية، كذلك يعمد بعضهم إلى تضمينها أمورًا جديدة، أو آراء شخصية جديدة لم يجد لها مكانا مناسبا في فصول الكتاب، ويستحسن في الخاتمة أن تتضمن النقاط التي لم يتمكن الباحث من معالجتها معالجة كافية، مفتتحا بذلك آفاقا جديدة لبحوث تالية، أمّا عدد صفحاتها فغير محدد، ولكن يجب أن تتلاءم مع صفحات البحث.*

هذا وللخاتمة أهمية بالغة باعتبار أن نتائج البحث هي أهم جزء فيه، إذ البحث كله لا يعني للقارئ في شيء حتى تقدّم له نتائجه، إذ أنّها الإسهام الأصيل والإضافة العلمية التي تهم القارئ، وهي الدليل الواضح على قيمة البحث وعلى مستوى الباحث. هذا علاوة على أنه يغلب على القارئ أن يطلع على الخاتمة قبل اطلاعه على البحث ليقرّر ما إذا كان البحث يستحق القراءة أم لا، لذا يجب على الباحث أن يوجه عناية للمقدمة والخاتمة، لأن البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن بحث بقراءة مقدمته وخاتمته، والارتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للمشكلة والخاتمة عرض لحلها.

ويلاحظ في بعض الأبحاث العلمية تعدّد الخواتم، وذلك بتخصيص خاتمة لكلّ قسم أو باب أو فصل من البحث، على أن تتم صياغة خاتمة عامة له في نهاية البحث، وعليه فلا بأس من اعتماد مسألة تعدّد الخواتم لكن يشترط في ذلك عدم تكرار مضامينها.

وإذا كانت الخاتمة بهذه الأهمية، فيجب عند كتابتها العناية التامة بالأفكار قوة ووضوحًا وترتيبا وبالأسلوب قوة ووضوحا وسلاسة وتشويقا للقارئ.

ملاحظة هامة: ما ينبغي أن يوضع في الخاتمة:

كثير من الباحثين والمؤلفين لا يحرر في ذهنه المقصود بالخاتمة تحريرًا دقيقًا، ومن أجل تحقيق المقصود بها، ينبغي أن يوضع فيها ما يأتي:

1-خلاصة البحث:

يرسم الباحث خلاصة البحث، وذلك بالتعرض لعناوينه الرئيسية وموضوعاته وأفكاره الأساسية بصورة مختصرة، وعليه -وهو يعرض ذلك- أن يعلم أنّ أهم شيء في البحث هو نتائجه التي انتهى إليها، لذلك يعرض هذه الخلاصة وكأنّها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى أهم شيء في البحث، وهو نتائجه.

وفي سبيل ذلك ينبغي التركيز على بعض النقاط الرئيسية والأفكار ذات الصلة الوثيقة بنتائج البحث وتحليلها.

2-أهم النتائج التي انتهى إليها البحث:

يرسم الباحث صورة سريعة لما استطاع أن يسهم به في خدمة العلم بهذا الإنتاج، ويرسم في هذه الصورة مواطن الكشف والتجديد في البحث وآراءهووجهات نظره سواء بالنسبة لجوهر الموضوع أم بالنسبة لجزئياته، ويرسم النتائج التي انتهى إليها البحث، ومدى قوة هذه النتائج أو ضعفها.

3- المقترحات والتوصيات التي انتهى إليها البحث:

يرسم الباحث مقترحات وتوصيات عن أمور جديرة بالاهتمام والإبراز إلى الجهات المعنية وطرق تنفيذ هذه التوصيات، ويتم في هذا الجزء أيضا تحديد الباحث للمجالات التي يمكن أن يتطرق إليها باحثون آخرون ولم يتم التّعرض إليها في الدّراسة أو تمّ التّعرض إليها بشكل مختصر وسطحي.

ويشترط أن تكون هذه المقترحات والتوصيات ذات صلة وثيقة بالنتائج التي أمكن الوصول إليها، وأن تكون محددة تحديدًا دقيقا، وتتجلى مهارة الباحث في الربط بين ما يتوصل إليه من نتائج وبين ما يقترحه من حلول للمشكلات التي أسفرت عنها الدّراسة والتي تشير إليها نتائج البحث بدون مبالغة أو حشو أو تطويل، وبذلك يفتح الباحث أمام غيره من الباحثين آفاقا جديدة للدّراسة والبحث، ويضع أمامهم مشكلات يمكن الإستفادة بها في بحوث قادمة.

رابعا:الملاحق:

الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي، وهو ما ليس من صميم موضوع البحث وليس وثيق الصلة به، لكنه مفيد في الموضوع لما له من صلة به وإن كانت غير وثيقة، ويسمى ملحقا لأنّ الباحث يذكره بعد نص البحث تابعًا له.

---

* من المفضل ألا تزيد صفحات الخاتمة عن عشر صفحات، لأنّ المادة التي يمكن أن تطيل الخاتمة من الأفضل أن ترد في أماكنها المناسبة من البحث فتكون فصلا.

يدرج في الملاحق الوثائق التي حصل عليها والتي يهمّ القارئ الإطلاع عليها ويصعب عليه الحصول عليها، ولا يدخل في الملاحق كلّ ما أمكن ذكره في مضمون البحث من مصادر ومراجع يسهل الرجوع إليها.

والأفضل ألا يقدم الباحث على وضع ملحق للبحث ما دام ذلك ممكنا، فإذا دعت الحاجة إلى وضعه، كأن تكون هناك أمور مفيدة لكن ليس لها علاقة وثيقة بالموضوع فإن هذا يخوّل للباحث أن يقدمعلى وضعه في بحثه، ولكن ينبغي أن يضعه في مكان خاص به، ولا يضعه في صلب البحث، وذلك حتى يتحاشى الاستطراد وحتى لا يقطع انسجام الموضوع وتسلسل الأفكار.

وينبغي أن يكون الإقدام على وضع الملحقات مربوطا بالحاجة إليها، دون أن يتجاوز ضم أمور لا علاقة لها بالبحث.

- ما ينبغي أن يوضع في الملاحق:

يوضع في الملاحق الأمور الآتية:

- ما للموضوع فائدة منه، ولكنه ليس وثيق الصلة به.
- الاستبانات، الرسائل الشخصية، والأسئلة الخاصة التي أقام عليها الباحث بعض نتائج بحثه.
- الخرائط ونماذج الأشكال.
- الجداول، الرسوم البيانية، وسائل الإيضاح، صور لبعض صفحات مخطوط أو أكثر.

وفي مجال البحوث القانونية عادة ما تكون الملاحق تشريعات أو قوانين هامة لها علاقة بالبحث أو مشاريع قوانين والنصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية، وأيضا نصوص الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لها صلة بالبحث، أو خرائط جغرافية معينة، وأيضا نماذج شكلية لعقود معينة.

ويراعى في كتابة الملاحق ما يلي:

- توضع الملاحق بعد نهاية الخاتمة مباشرة أي قبل قائمة المصادر والمراجع لأنّه من المحتمل اعتماد الباحث على مراجع قد تشمل تلك الملاحق.
- ترقيم تلك الملاحق وتسلسلها وكتابة عناوين موضوعاتها، بحيث يشار لكلّ منها برقم معين، وغالبا ما يتطلب الإشارة إلى تلك الملاحق في متن النّص، كأن يكتب الباحث مثلا: **"أنظر الملحق كذا"**.
- عدم الإكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ منها ويتجاهلها.
- إذا كانت بعض النصوص متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة فلا داعي لإيرادها في الملحق.

خامسا:قائمة المراجع

تقتضي الأمانة العلمية أن يُضمّن الباحث بحثه قائمة تحتوي على جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها في إعداد بحثه.

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأوّلي عن البحث. فالبحث العلمي هو عبارة عن تراكم خبرات ذاتية مع خبرات سابقة للآخرين، لذلك فهو يتطلب الأمانة والدّقة، بمعنى أن الباحث يكون أمينا حينما ينسب المعرفة أو المعلومة إلى صاحبها، وألّا يسجل إلا المصادر والمراجع التي استخدمها فعلا، ويكون دقيقا عندما يشير بوضوح إلى مصدر المعلومة، ويتوجب على الباحث إعطاء معلومات عن المصدر الذي تمّ الرجوع إليه لأسباب عدّة منها:

1- التسهيل على القارئ الرجوع للمصدر الأصلي: ففي كثير من الأحيان ترد في البحث فكرة معينة مقتبسة من مصدر آخر، ويرغب القارئ في الرجوع للمصدر الذي أخذت منه هذه الفكرة، وبالتالي لابد من تزويد القارئ بكامل المعلومات الخاصة بذلك المصدر لتمكينه بسهولة من الرجوع لذلك المصدر.
2- تتطلب الأمانة العلمية من الباحث –كما تم الإشارة إليه سابقا- بضرورة عدم انتحال جهود الآخرين، وبالتالي وضع المراجع والمصادر التي استعان بها أو اعتمد عليها في كتابة بحثه.
3- تعطي القارئ أو المقيم للبحث إنطباعا عن مدى معرفة البحث وتغطيته بما كتب حول الموضوع، فكثير من المقيمين للأبحاث يهتمون عند تقييمهم للبحث المقدم بالمراجع والمقالات التي استعان بها الباحث، ومدى حداثة تلك المراجع.

إنّ الهدف من استخدام المصادر والمراجع هو إبراز قيمة البحث، ويعدّ استخدامها مؤشرا على خبرة الباحث واطلاعه على الموضوعات ذات الصلة بمشكلة بحثه، وكذلك تبيّن حداثة المعلومات المرتبطة بالمشكلة، وهي توفر دليلا للباحثين للرجوع للمصادر والمراجع.

هناك مجموعة من الضوابط على الباحث مراعاتها عند إعداد قائمة المصادر والمراجع أهمها:

- عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث لا يضمّن الباحث قائمة عناوين كثيرة لمجرّد الإيحاء للقارئ بأنّه قد بذل جهدا في إعداد البحث.
- يجب ألا يذكر الباحث إلا المراجع التي اطلع عليها مباشرة، أمّا تلك التي لم يطلع عليها فبإمكانه الإشارة إليها في الهامش بوضع عبارة "نقلا عن..." مع الإشارة إلى المرجع الذي أشار إليها.
- ذكر تلك المصادر والمراجع بشكل دقيق، وهي في الحقيقة إعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش مع حذف الصفحة (عند ذكر المرجع لأوّل مرة).
- أن يكون الباحث ملمًا بالمراجع التي استخدمها في البحث، وأن يكون لديه فكرة عنها.
- تدوين المصادر في قائمة المراجع، بحيث تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها (قائمة المراجع).
- يتم إتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع.

1- كتابة قائمة المصادر والمراجع:

إنّ البحث العلمي محاولة ابتكارية تتسم بالأصالة والجدّية والموضوعية، والباحث العلمي هو الذي يستعين بالمراجع المتصلة ببحثه للاستزادة من الآراء والمعلومات والبيانات والاتجاهات الواردة بها، وطرق المعالجة المتبعة فيها والإجراءات المنهجية بها، بحيث تتكون لديه كميات ونوعيات من المعلومات يصبها بعد ذلك في شكل خلاصات أساسية تبدو فيها النظرة الشمولية المتكاملة للموضوع، ويتضح منها مدى تعمق الباحث في دراسة المشكلة وإلمامه بأبعادها المختلفة، وأسلوبه العلمي في معالجتها، وعرضها بطريقة موضوعية.

أمّا بالنسبة لترتيب قائمة المصادر والمراجع فيجب على الباحث أن ينظمها بالتفريق بين المصدر والمرجع، فإذا كان موضوع البحث يتعلق بشخصية من الشخصيات، فإنّ المصادر تكون هي مؤلفات هذه الشخصية، أمّا المراجع فتكون هي مجموعة الدّراسات التي كتبها آخرون عن هذه الشخصية، ويفصل في هذه ما بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة، ثمّ يبدأ بترتيبها حسب أحد الطرق:

أ- الترتيب على أساس سنة النشر (الترتيب التاريخي):

أي الترتيب بطريقة تسلسلية تبدأ من أقدم مصدر إلى أحدث مصدر، لكن عيب هذه الطريقة هو كون بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر ضمن بيانات التأليف التي يحملها المرجع أو المصدر، أو أن بعض المراجع لها نفس سنة النشر، وبالتالي على أي أساس سيتم الترتيب؟

ب- الترتيب على أساس القيمة العلمية:

بعض المراجع لها قيمة علمية أكبر من الأخرى، لكن هذه الطريقة يصعب تطبيقها على أساس أنّ المرجع قليل القيمة في نظر الباحث يعدّ ذو أهمية كبيرة بالنسبة لباحثين آخرين، كما تعجز هذه الطريقة عن ترتيب المصادر التي تعدّ في نظر الباحث متساوية من حيث القيمة العلمية.

ج - الترتيب على أساس الحروف الابجدية أو الهجائية (الترتيب الألفبائي)

وذلك بالنظر إلى الحرف الأوّل الذي يبدأ به لقب المؤلف.

الحروف الأبجدية: أ، ب، ج، د، ه، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ز، ض، ظ، غ.

الحروف الهجائية: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ل، م، ن، ه، و، ي.

وإذا كانت ألقاب بعض المؤلفين تبدأ بنفس الحروف، فإنّه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث. وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التّصنيف يشمل كلّ المصادر والمراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات أو غيرها، وينصح باستعمال التسلسل الألفبائي.

2- طرق توثيق المراجع (قائمة المراجع)

يتم تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين، حيث يتناول القسم الأول قائمة المراجع باللغة العربية، والقسم الثاني قائمة المراجع باللغة الأجنبية، وتصنف المراجع وفق الترتيب التالي:

1- الكتب.
2- المقالات.
3- الرسائل الجامعية.
4- النصوص القانونية.
5- الوثائق.

6- المراجع الإلكترونية.

بالنسبة للنصوص القانونية يكون الترتيب فيها حسب تسلسلها أي تدرج القانون وفي كلّ حالة يراعي التسلسل التاريخي لصدور النصوص القانونية، وعليه فإنها ترتب بالشكل التالي:

أ- الدستور.

ب- الإتفاقيات.

ج-النصوص التشريعية

-القوانين العضوية

-القوانين (القانون العادي)

د- النصوص التنظيمية

-المراسيم الرئاسية

-المراسيم التنفيذية

- القرارات الوزارية والقرارات الوزارية المشتركة

- الأنظمة

فيما يتعلق بالمراجع باللغة الأجنبية، يراعي نفس الترتيب المذكور ويكون كما يلي:

1- Ouvrages.
2- Articles.
3- Thèses et Mémoires
4- Textes Juridiques
5- Documents
6- Références internet.

سادسا: الفهرس

الفهرس أساسي ولا غنى عنه في البحث العلمي، لابد من ذكره، وهو يساعد القارئ على تحديد مواضع الفصول والمباحث والمطالب بدقة، فهو يوفر الوقت ويساهم في معرفة المواضيع التي عالجها البحث، ولا يمكن للباحث أن يبدأ بصناعة فهرس المحتويات إلّا بعد أن ينتهي البحث بشكل تام، وذلك

لأنّ أيّ تعديل في البحث قد يغيّر مواضع الصّفحات وبالتالي يفقد الفهرس أهميته، ويبدأ بالترقيم الرقمي مع الصفحة الأولى من الدّراسة.

وتبدو أهمية الفهرس فيما يأتي:

1- في الفهرس تسهيل على القارئ للاستفادة من البحث الذي يقرؤه.
2- الفهرس دلالة على المقدرة التنظيمية لدى الباحث والصبر على إيفاء كلّ جزء من أجزاء المنهج.
3- في الفهرس تسهيل على القارئ للوصول إلى مراده من أقصر طريق وبأيسر وقت، لأنّه يغني عن بذل الجهد في قراءة المصدر كلّه، فهو بحق "يوفر على الباحث كثيرا من أعمارهم، وأكثر منه نور أبصارهم".
4- في الفهرس كشف لكلّ ما يحتويه البحث، وبدونه تكون دراسة الكتب ولاسيما القديمة منها عسيرة كلّ العسر، "فالفهرس يفتش عما في باطنها من خفيات يصعب التّهدي إليها"، وهذا يظهر فيما تحتويه الكتب القديمة من معلومات موضوعية في أبواب أو فصول لا يخطر على بال الدّارس أنّها مبحوثة فيها.
5- في الفهرس جمع للمعلومة الواحدة الموجودة في البحث في جميع الصفحات التي وردت فيها أمام نظر الباحث، وذلك بذكر جميع أرقام الصفحات التي وردت فيها.
6- الفهرس معيار توزن به صحة نصوص البحث بالمقابلة بين النصوص المتناظرة، فقد تكشف عن صواب، أو عن تغيير في الرأي، أو عن خطأ فيه، أو عن سهو من الباحث.
7- الفهرس وسيلة للمقارنة بين المعلومات الواردة في البحث وبينها في بحوث أخرى، من حيث صحة ما فيها من نصوص، وصواب ما فيها من أفكار واختلاف ما فيها من آراء.

كما سبق القول، يحتوي الفهرس على كلّ العناوين الرئيسية والفرعية المتصلة بموضوع البحث وأرقام صفحاتها، وهو كذلك برمجة الخطة التفصيلية، ولذلك يمكن تقسيم خطة البحث من خلاله بالشكل التالي:

الفهرس

مقدمة:..... رقم الصفحة
الباب الأول:.....رقم الصفحة
الفصل الأول:.....رقم الصفحة
المبحث الأول:.....رقم الصفحة
المطلب الأوّل:.....رقم الصفحة
الفرع الأوّل:.....رقم الصفحة
أولا:.....رقم الصفحة
1-.....رقم الصفحة
خاتمة:.....رقم الصفحة
قائمة المراجع:.....رقم الصفحة
الفهرس:.....رقم الصفحة

الفرع الثالث: هوامش البحث القانوني (قواعد التهميش والتوثيق، الوثقنة، البيبليوغرافيا)

يقصد بالهامش ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إمّا لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن، أو الإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق.

والأبحاث العلمية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والبيانات والدّراسات والأبحاث العلمية المستقاة من مختلف المصادر والمراجع والوثائق، وأيضا من التشريع والقضاء، لذلك كان لابد من إستعمال قواعد وأحكام الإسناد وتوثيق الهوامش.

وعليه فإنّ مسألة اعتماد الباحث على المصادر والمراجع مسألة ضرورية، وهذه المصادر هي عبارة عن مجموعة من الكتب والمؤلفات العلمية السابقة لعملية البحث، فالباحث هنا يعترف بمختلف المجهودات والإضافات العلمية لباحثين سابقين من خلال الإشارة إليهم في الهوامش حفاظا على الأمانة العلمية الواجب توفرها في البحث العلمي.

أولا:وظائف الهامش

لقد أصبحت الهوامش جزءًا لا يتجزأ من البحوث والدّراسات الحديثة، وتعبر عن مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية، وهذه الهوامش يراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه، وهو يقدمها للقارئ وكأنّما يقدّم أدلته وبراهينه على ما يسوّق من أفكار، واضعا تحت بصره جميع مصادره، ليراجعه فيها إن شاء وليتبيّن له كيف كوّن بحثه، وعادة حينما يذكر المصدر يذكر صفحته بكل دقة.

وليس الغرض من البحوث دائما أن يدلل الباحث على كثرة ما قرأ من المصادر المتصلة مباشرة بالبحث وغير المتصلة، وإنّما الغرض أن يستنبط من مجموع ما قرأ قضايا وأفكارا جديدة، وحبذا لو اتّسع به ذلك فاستنبط نظرية لم يُسْبَقْ إليها، وذلك هو الغرض الحقيقي من البحث.

إنّه لابد للباحث حقا من المصادر ومن الاتساع في القراءة، لكن لا يستكثر من الهوامش وإنّما لينتخب منها مادة بحثه، ويشير إليها حين تكون الإشارة ضرورية للبرهنة على ما نقول، ودائما ما يقوله ينبغي أن يكون نتيجة إحاطة بالمصادر واستقصاءً شديدًا، وأهم من ذلك أن يكون نتيجة تمثل لها.

ثانيا:كتابة الهوامش

يحتاج البحث العلمي في صياغته إلى طرق ممنهجة تميّزه عن غيره من الفنون الأدبية والصحفية، ومن جملة هذه التقنيات طرق كتابة الهوامش.

يستحسن أن تكون الهوامش في أسفل الصفحة مكتوبة بحروف مختلفة عن تلك التي كتب بها المتن، مثلا إذا كان مقياس الحروف التي كتب بها المتن 16، فإنّه يستحسن أن تكون الهوامش مكتوبة بالحروف من مقياس أقل من 16، وليكن 12 أو 10، ويكون الهامش عادة مفصولا عن المتن بخط عريض من الأفضل أن يغطي ثلث سطر المتن، ويكون مكتوبا من اليمين إلى اليسار عند توثيق المرجع أو المصدر باللغة العربية، أمّا إذا كان التوثيق باللغة الأجنبية فيكون مكتوبا من اليسار إلى

اليمين، ويربط المتن بالهامش عادة بوضع رقم في نهاية كلّ اقتباس سواء كان حرفيا أو اقتباسًا للمعنى فقط، ويكرر الرقم نفسه في الهامش بوضعه بين قوسين، مثلا (1)، ثم تليه معلومات المصدر أو المرجع المقتبس منه.

ثالثا:قواعد التوثيق في الهامش

يجب أن يراعي الباحث عدّة قواعد عند التوثيق في الهامش، وذلك على النّحو التّالي:

- أن يكون رقم الهامش مطابقا للرقم في المتن، أو أن يوضع الرقم داخل قوسين صغيرين، وأن تكتب أرقام الهوامش متسلسلة في كلّ صفحة على حدى، ومن الممكن أن تكتب أرقام الهوامش متسلسلة منأول البحث إلى آخره، والأفضل هو الطريقة الأولى حتى إذا أراد أن يغيّر رقمًا في الهامش لا يغيّر كلّ أرقام هوامش البحث.
- يجب على الباحث أن يكتب بيانات المرجع كاملة إذا ذكره لأوّل مرة، وأن يكتب بياناته مختصرة إذا ذكره بعد ذلك، بأن يقتصر على ذكر اسم المؤلف وكلمة المرجع السابق، ورقم الصفحة.
- يجب أن يذكر الباحث أمام كلّ مرجع موقف المرجع من المعلومة الواردة بالمتن، كأن يذكر عبارة: "في نفس هذا المعنى" أو "قريبًا من هذا المعنى" أو "عكس هذا المعنى"، أو "خلافا لهذا الرّأي"
- إذا عرض خلاف في الرأي في المتن فيجب أن يذكر في الهامش مصدر كلّ رأي من الآراء المختلفة.
- يجب أن يكون رقم الهامش في المتن قبل النقطة المنهية للجملة ولا يكون بعدها، لأنّ النقطة المنهية للجملة هي آخر ما يكتب فيها.
- إذا تعدد مؤلف مرجع واحد فيجب على الباحث حين ذكره لأوّل مرّة أن يذكر أسماء المؤلفين كلهم بالإضافة إلى بيانات المرجع، أمّا إذا ذكره مرّة أخرى فمن الممكن أن يكتفي بذكر المؤلف الأوّل بالإضافة إلى كلمة (وآخرون)
- لا ضرورة لذكر وظائف المؤلفين، ولا لألقابهم العلمية.

رابعا:أنواع الهوامش

يمكن تقسيم الهوامش إلى ثلاثة أنواع:

1- هوامش المراجع:

يستعمل هذا النوع من الهوامش للإحالة إلى مرجع تمت الإستعانة به في متن البحث، حيث يعطي الباحث رقمًا للنص أو الفكرة المقتبسة في المتن، وفي أسفل الصفحة (أي الهامش) يذكر الباحث نفس الرقم مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه ليتمكن القارئ من العودة إلى هذا المرجع إمّا طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها، أو من مدى اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

ويتحرّر الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين، وبالتالي يتحقق غرض الحفاظ على الأمانة العلمية.

2- الهوامش المفسّرة للمتن:

عندما يجد الباحث نفسه مضطرا إلى نقل أفكار يرى أنّها قد أثقلت البحث إذا وردت في المتن، يستحسن أن يكتبها في الهامش، بعد أن يستعمل إشارات مختلفة عن تلك التي يستعملها فيما يتعلق بالإحالة إلى المصادر أو المراجع، وقد درج أغلب الباحثين على استعمال النجمة (*) التي هي الإشارة الأكثر استخدامًا في البحوث العلمية، وعندما يضيق الهامش عن استيعاب الشروحات المتعلقة بمتن الصفحة، فإنه يستحسن وضع العلامة (-) في نهاية آخر السطر، ثمّ تكرر (-) في بداية هامش الصفحة الموالية ويستكمل الشرح.

3- هوامش الإحالة:

أحيانا قد يلجأ الباحث إلى ذكر وتناول فكرة محددة معينة مرتين في موضوعين مختلفين في نفس البحث، ومن ثم يضطر إلى الاكتفاء لمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة، ثمّ يحيل إلى هذه المعالجة تجنبا لعملية التكرار والإعادة، ويستخدم الباحث الهامش للإحالة على الفكرة السابقة أو اللاحقة التي تتضمن التفاصيل والتوضيحات.

خامسا:تقنيات وثقنة المراجع

يتعيّن على الباحث أن يدرج ضمن الهامش المعلومات الأساسية المتعلقة بالمرجع، وتختلف شكليات كتابة الهامش حسب طبيعة ونوعية المرجع، كالكتب والمقالات، والمجلات والدوريات والرسائل والأطروحات الجامعية، والنصوص التشريعية...إلخ

1- الكتب:

- **اسم المؤلف أو الكاتب:**

يتم تدوينه كما ورد في عنوان الكتاب (ثنائي أو ثلاثي)، وإذا كان للكتاب عدّة مؤلفين فإنّه يتم كتابتهم بنفس الطريقة والترتيب المبين على الكتاب، وإذا زادوا على ثلاثة مؤلفين فإنّه يكتفي بذكر الاسم الأوّل مع كتابة عبارة (وآخرون) وبينهما فاصلة، أمّا في قائمة المصادر والمراجع فيتعيّن تدوين الأسماء كلها كحق من حقوق المؤلفين، وليس من العدل حجب أي اسم منهم بحجة الاختصار.

- **عنوان الكتاب:**

يتم تدوينه أو كتابته كما هو مبيّن في المرجع وكما هو موجود في الأصل، ويأتي بعد اسم المؤلف مباشرة.

- **بيانات تتعلق بالنشر والطبع:**

يتعيّن على الباحث الإشارة إلى معلومات وبيانات مرتبطة بالنشر، كبلد النشر، تاريخ النشر، المؤسسة الناشرة (كمطبعة دار النهضة ودار القلم...إلخ) وفي حالة غياب بيانات أو معلومات تتعلق بالنشر والطبع يشير إليها بما يفيد عدم ذكرها أو وجودها بكتابة عبارة: (دون تاريخ النشر) أو (دون بلد النشر)

- **رقم الطبعة ورقم الكتاب أو الجزء:**

يتعيّن على الباحث أن يشير إلى رقم الطبعة في حالة تعدّد الطبعات للكتاب (الطبعة الأولى، الطبعة الثانية... إلخ)، كما قد يكون الكتاب مكونا من عدّة أجزاء فيذكر رقم الجزء الذي استعان به أو استعمله الباحث في عملية البحث.

- **رقم الصفحة أو الصفحات:**

يتعيّن على الباحث ذكر وتدوين رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

وفي مجمل القول تعتبر البيانات والمعلومات المشارة إليها أعلاه أساسية وضرورية في عملية البحث، أين لا يسمح للباحث ترك أو إغفال أي جزء منها حتى يكتسب بحثه القيمة العلمية الجيّدة.*

تشتمل طريقة توثيق الكتب على المعلومات التالية:

مثال توضيحي:

1-إبراهيم محمد العناني، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 2005، ص 21.

2- حسين حنفي عمر، حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 35.

3-Dupuy pierre-Marie, Droit international public, 8éme édition, Dalloz, 2006, p.200.

ملاحظة هامة:

1-في حالة ما إذا تكرر ذكر الكتاب مرّة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر (أي مرتين متواليتين) يستغنى عن ذكر اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه" أو "نفس المرجع" ثم رقم الصفحة.

2- إذا تكرر ذكر الكتاب مرّة أخرى لكن توسطه مصدر آخر، فهنا وجب التمييز بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف، فهنا يشترط ذكر اسم ولقب المؤلف متبوعا بعبارة "مرجع سابق" "المرجع السابق" ثم رقم الصفحة.

أمّا إذا كان للمؤلف مرجع آخر تم الاعتماد عليه، فهنا لابد من تحديد عنوان المرجع المستعمل.

مثال توضيحي:

الحالة الأولى:

1-محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص15، 16.

2- المرجع نفسه، ص، 31.

---

* في كثير من الأحيان نحتاج أثناء إعداد البحوث إلى قائمة الرموز لتسهيل إدراج المصادر والمراجع في الهامش، منها:

مجلد: Vol

جزء: Tom

صفحة: p

طبعة: Ed

المرجع السابق: Op- cit

المرجع نفسه: Ibid

وثيقة: Doc

الناشر: Pup

من الصفحة إلى الصفحة: pp

الحالة الثانية:

1-إبراهيم محمد العنابي، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص21.

2- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص10.

3-إبراهيم محمد العنابي، المرجع السابق، ص03.

الحالة الثالثة:

1-حسين حنفي عمر، حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص73.

2- إبراهيم محمد العنابي، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص86.

3-حسين حنفي عمر، دعوى الحماية الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002، ص25.

2- المقالات:

إذا كان المرجع المعتمد في عملية البحث مقالا منشورا في مجلة معينة فترتيب المعلومات على الشكل الآتي:

- اسم ولقب المؤلف أو المؤلفين.
- عنوان المقال.
- إسم المجلة.
- رقم أو عدد المجلة.
- سنة الإصدار أو النشر.
- رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

-محمد علي سميران، (تحفيز الإستثمار في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالقانون العام)، مجلة البحوث والدّراسات الإسلامية، المجلد 14، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص313.

هناك ملاحظة يجب التنويه إليها وهي أنّه في حالة ذكر المقال لأكثر من مرّة وجب التمييز بين:

- في حالة ذكر المقال مرتين متتاليتين نذكر، المرجع نفسه، رقم الصفحة.

- في حالة ذكر المقال أكثر من مرّة بصورة غير متتالية، نذكر اسم ولقب صاحب المقال، عبارة المرجع السابق، رقم الصفحة.

- في حالة ما إذا كان للمؤلف أكثر من مقال تمّ الاعتماد عليه في البحث نذكر، اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، عبارة المرجع السابق، رقم الصفحة.

3- الرسائل الجامعية:

عند الإقتباس لأوّل مرّة يكتب:

اسم ولقب الباحث، عنوان الباحث، تحديد طبيعة البحث (ماجستير، دكتوراه)، اسم الكلية أو المعهد واسم الجامعة، سنة المناقشة، رقم الصفحة.

وفي حالة تكرار الإعتماد نتبع نفس القواعد السابقة.

مثال توضيحي:

1-خالد بوشمة، طرق إستثمار الأموال الوقفية في القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014، ص48.

2- بعداش عبد الكريم، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص139.

4- طريقة تهميش النصوص القانونية:

يتم ذكر ما يلي:

- تحديد نوع القانون (دستور، قانون، مرسوم، أمر،...).
- تحديد رقم القانون.

- تحديد تاريخ القانون.
- بيان مضمون القانون.
- الجريدة الرسمية والعدد والتاريخ الذي صدرت فيه.

أمثلة توضيحية:

- الدستور:

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96- 438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد76، الصادر في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم.

- الإتفاقيات الدّولية:

-الإتفاق المبرم بين الجزائر والمملكة الإسبانية المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات، الموقع في مدريد بتاريخ 23 ديسمبر 1994، والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95- 88 المؤرخ في 25 مارس 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد23، الصادر بتاريخ 26 أفريل 1995.

- النصوص التشريعية:

- قانون رقم 81- 01 المؤرخ في 07 فيفري 1981 يتضمن التنازل عن الأملاك العقارية ذات الإستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات والأجهزة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد6 المؤرخة في 20 فيفري 1981.

- قانون رقم 84- 11 المؤرخ في 09 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة (الجريدة الرسمية، العدد 24، لسنة 1984)؛ المعدل والمتمم بالأمر رقم 05- 02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 (الجريدة الرسمية، العدد15، لسنة 2005) والموافق عليه بموجب القانون رقم 05- 09 المؤرخ في 4 ماي 2005 (الجريدة الرسمية، العدد 43، لسنة 2005).

- النصوص التنظيمية:

-مرسوم رئاسي رقم 90- 420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، المتضمن المصادقة على الإتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر في 23 جويلية 1990، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد06، المؤرخة في 06 فيفري 1991)

- مرسوم تنفيذي رقم 89- 99 المؤرخ في 27 جوان 1989، المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية، (الجريدة الرسمية، العدد 26، لسنة 1989)

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 جوان 2012، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في مكاتب، (الجريدة الرسمية، العدد31، المؤرخة في 06 جوان 2001)

- مقرر رقم 98-01 المؤرخ في 06 أفريل 1998، يتضمن إعتماد مؤسسة مالية، (الجريدة الرسمية للج. الج. الد. الش، عدد 27، صادر في 03 ماي 1998.

5- تهميش الأحكام والقرارات القضائية:

لتهميش الأحكام القضائية (الإجتهادات القضائية)، نتبع الخطوات التالية:

- إسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو القرار.
- رقم الملف أو القضية.
- تاريخ صدور الحكم أو القرار
- المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار

أمثلة توضيحية:

-المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676 مؤرخ في 2002/07/23، قضية (ز. م ضدّ شركة الخطوط الجوية الجزائرية) المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص157.

-مجلس الدولة، قرار رقم 1325 مؤرخ في 1999/02/09، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، عدد01، لسنة 1999، ص85.

6-تهميش المطبوعات:

يتم تهميش البيانات وفق الترتيب الآتي:

- الاسم الكامل للأستاذ المحاضر.
- عنوان المحاضرة.

- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدّراسي.
- تحديد نوع التّخصص.
- اسم الكلية أو المعهد والجامعة.
- السنة الدّراسية.
- رقم الصفحة أو الصفحات.
- **مثال توضيحي:**

الخير قشي، محاضرات في القضاء الدولي، ملقاة على طلبة الماجستير، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2000/1999، ص40.

7- تهميش دراسات غير منشورة:

في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة، ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي:

1-لقب واسم الكاتب،2- عنوان الموضوع بين حاضنتين « »، 3-نضع بين قوسين مطبوعة غير منشورة، 4- اسم الجامعة أو المعهد أو الكلية، 5- السنة، 6- الصفحة أو الصفحات التي تمّ الاقتباس منها.

مثال توضيحي:

-زوايمية رشيد، "المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي بين التبعية والإستقلالية"، (مطبوعة غير منشورة)، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة تيزي وزو، 1989/1988، ص16.

8- طريقة تهميش المقابلات الشخصية:

في هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يتبع الخطوات التالية في كتابة الهامش:

1-الإشارة في أول السطر إلى كلمة "مقابلة مع..." اسم ولقب الشخص الذي جرت معه المقابلة، 2- وظيفة الشخص ومنصبه، 3- الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة، 4- تاريخ وساعة إجراء المقابلة.

مثال:

-مقابلة مع الدكتور لؤي القاضي، مدير مركز الوسائل السمعية البصرية في المنطقة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 02 فيفري 1984، على الساعة 10:00.

9- طريقة تهميش الوثائق الإلكترونية:

تحتاج البحوث العلمية إلى توثيق بعض النصوص الإلكترونية المنشورة على مواقع الشبكات المحلية والعالمية، لذلك أصبح من الضروري الاعتماد على مراجع معيارية لتوثيق هذه المصادر في سياق النص وعلى شكل قوائم ببليوغرافية في نهاية البحث.

ويوثق الباحثون النصوص الإلكترونية التي تمّ الاعتماد عليها في كتابة بحوثهم للأسباب الآتية:

- تحديد الملكية الفكرية وإعطاء المؤلف حقه.
- إرشاد القارئ إلى النص الكامل للمادة التي تمّ الاعتماد عليها.
- تأكيد دقة وصحة المعلومات.

ومع هذه الأهمية ظهرت مشكلات عديدة مرتبطة بطبيعة النشر على مواقع الأنترنت ومصادر المعلومات الإلكترونية الأخرى وتتمثل في الآتي:

-أنّ النّشر على المواقع الإلكترونية ليس مطلقا من النّاحية الزمنية، بحيث يمكن لأيّ فرد أن يدخل على الموقع المحدد ويجد نفس المعلومات لآجال طويلة؛ لأنّ هذا يرتبط بكثافة استخدام هذه المواقع، فما لا يستخدم منها يتم حذفه من جانب الشبكة.

-حتى مع ثبات الموضوع واستقراره على المواقع لفترة طويلة فإنّ كاتب الموضوع أو ناشره على الشبكة قد يقوم بتحديثه من وقت إلى آخر، لاسيما وأنّ التحديث على مواقع الشبكات أسهل كثيرا وأقل تكلفة من تحديث المواد المطبوعة، مما يؤدي أيضا إلى عدم قدرة المستخدم التالي على التّعرف على النصوص المقتبسة عند مراجعتها بعد ذلك، فيفقد الباحث مصداقيته نتيجة لذلك.

-إنّ العديد من النصوص المنشورة على مواقع هذه الشبكات لا تكون نفس الأعمال ولكنها تكون مجرد عروض لهذه الأعمال لإثارة اهتمام الباحثين والمستخدمين للرجوع إلى العمل الأصلي الذي قد يكون مطبوعا في كتب منشورة معدّة للبيع والتداول مثل الموسوعات.

يتم تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي:

- الاسم الكامل للمؤلف.

- عنوان الموضوع.
- تاريخ النشر.
- تاريخ وساعة الاطلاع على المعلومة
- العنوان الإلكتروني.

مثال توضيحي:

سامية بن قوية، النظام القانوني لإستثماروإستغلال وتنمية الأملاك الوقفية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، تاريخ الإطلاع: 28. 09. 2020. على الساعة: 10:50سا متاح على الموقع: http://www.asjp.cerist.dz/en/article/92500